

المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

منظمة غير حكومية لا تهدف للربح خاضعة للقانون رقم ٨٤ الصادر عام ٢٠١٢،
تأسست عام ١٩٨٩ للقيام بالدراسات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية
والعلمية.

أوراق الشرق الأوسط

ساحة مفتوحة أمام جميع التيارات الفكرية ومختلف الآراء
والمقالات المنشورة بها لا تعبر بالضرورة عن
"المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط"



العنوان: ١ شارع قصر النيل - القاهرة، الدور الثاني - تليفون: ٢٥٧٧٠٠٤١ - ٢٥٧٧٠٠٤٢
فاكس: ٢٥٧٧٠٠٦٣

ص.ب: ١٨ باب اللوق بالقاهرة - رقم بريدي: ١١٥١٣

Email: ncmes2010@yahoo.com

Website: <http://www.ncmes.org/>

المركز القومي
لدراسات الشرق الأوسط



رئيس مجلس الأمناء

سفير. د. محمد إبراهيم شاكر

نائب رئيس مجلس الأمناء

لواء. سامي الجرف

مدير المركز

لواء. أحمد الشربيني

كبير الباحثين

لواء. هشام صبري

رئيس التحرير

أ. عبد الحليم المحجوب

مساعد رئيس المركز

د. طارق فهمي

هيئة التحرير

أ. مروة وحيد

أ. هاجر أبوزيد

أ. حسين علي

أ. أحمد سمير

أ. عدنان موسى

أ. أحمد مصطفى

أ. محمد علي حسن

سكرتير التحرير

أ. محمد عبد الرحيم

أوراق الشرق الأوسط
دورية متخصصة محكمة

المحتويات

الكلمة الافتتاحية.....

لواء/ أحمد الشريبي

بحوث ودراسات:

الوجود العسكري الأجنبي في القرن الأفريقي وأثره على الأمن القومي المصري

د. أيمن السيد شبانة

موقف الأطراف الدولية من حلحلة الصراع السياسي في ليبيا: السيناريوهات المحتملة

أ/ عدنان موسى

مستقبل العلاقات الجزائرية - المغربية وانعكاساته على الأمن الإقليمي

أ/ هاجر أبو زيد

دلالات وأبعاد الموقف التركي من الأزمة القطرية

أ/ أحمد مصطفى

ملف العدد

تقديم ملف العدد

أ. عبد الحلیم المحجوب

الترتيبات الأمنية والسياسية الأمريكية تجاه سوريا

د. دلال محمود السيد

الترتيبات الأمنية والسياسية الأمريكية تجاه الخليج واليمن والعراق

د. معتز سلامة

الترتيبات الأمريكية الجديدة تجاه المفاوضات العربية الإسرائيلية

د. طارق فهمي

الترتيبات الأمنية والسياسية الأمريكية تجاه إيران

أ. مروة وحيد

الترتيبات الأمريكية المنتظرة تجاه الأزمة الليبية

أ. عبد الحلیم المحجوب

برنامج الشرق الأوسط في مراكز الأبحاث

اقتصاديات الأمن القومي في الشرق الأوسط: مقارنة الإنفاق، وتقاسم العبء، والتحديث

إعداد: أحمد سمير

علاقة جماعة الإخوان المسلمين بأعمال العنف السياسي والإرهاب

إعداد: هاجر أبوزيد

التنافس على شرق سوريا

إعداد: أحمد مصطفى

من أوباما إلى ترامب: الاستمرارية والتغيير في سياسة الشرق الأوسط

إعداد: عدنان موسى

الترتيبات الأمنية والإستراتيجية الجديدة في سوريا

إعداد: د. طارق فهيم

تقرير مجموعته عمل مستقبل العراق تحقيق استقرار طويل المدى لهزيمة داعش

إعداد: مروة وحيد

داعش بين الاستمرارية والتغيير

إعداد: محمد حسن

أدوات الأمل: الصراع والمجاعة في جنوب السودان

إعداد: حسين علي

الكلمة الافتتاحية

الدواء/ أحمد الشربيني

مدير المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

افتتاحية العدد

لواء/ أحمد الشربيني

يصدر المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط العدد (٧٥) من دورية "أوراق الشرق الأوسط" في ضوء مجموعة من التطورات المتلاحقة التي تشهدها المنطقة العربية والإقليم والعالم. فعلى المستوى العربي، أعلنت كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر واليمن والحكومة الليبية المنبثقة عن البرلمان المعترف به دولي في ٥ يونيو ٢٠١٧ عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر وسحب بعثتها الدبلوماسية من الدوحة، رداً على مواقف قطر الداعمة والممولة للجماعات الارهابية في المنطقة، فضلاً عن تدخلها المستمر في الشؤون الداخلية لدول الجوار العربي والخليجي، وإقامة علاقات مع إيران وجماعات طائفية مرتبطة بها في دول خليجية وعربية. بما يتنافى مع التزامات قطر خليجياً وعربياً، وهو ما أثار العديد من التساؤلات حول مستقبل تماسك واستقرار مجلس التعاون الخليجي، وكذلك تساؤلات حول مدي قدرة الدولة القطرية علي الاستمرار في هذا التعنت والإصرار علي التمسك بمواقفها، خاصة في ظل عدم وضوح رؤية حاسمه للإدارة الأمريكية في هذه الازمة حتي اللحظة الانية.

كما تشهد الازمة السورية تطورات سريعة ومتلاحقة، على الصعيد الميداني اشتد الصراع على منطقة شرق سوريا حيث يرغم نظام الأسد وحلفائه في فتح محور دمشق - بغداد وهو الامر الذي تقاومه قوات المعارضة السورية ومن خلفها قوات التحالف بالمرصاد، حيث سبق وقصفت طائرات التحالف قافلة لمقاتلي النظام وحلفائه كانت متجهه لنقطة التنف الحدودية، أيضا اشارت تقارير لوجود سبع ارتكازات مختلفة لقوات أمريكية في منطقة شرق الفرات تهدف لدعم قوات المعارضة التي تهدف لإجهاض خطط النظام في السيطرة على الشرق، وعلى الصعيد السياسي فلم ينتج عن مؤتمر استانة ٥ او جنيف ٧ نتائج ملموسة، إلا ان التطور الأبرز يتمثل في اتفاق روسي امريكي وتفاهم اردني على هامش قمة العشرين على إقامة منطقة "تخفيض تصعيد" بجنوب غرب سوريا (درعا والسويداء والقنيطرة) على أن يمتد لاحقاً للشمال السوري.

أما فيما يتعلق بالمشهد العراقي وترتيب الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق، خاصة بعد إعلان رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي تحرير مدينة الموصل على يد القوات العراقية من قبضة تنظيم داعش، وذلك في ١٠ يوليو الجاري، وذلك بعد مرور ٢٦٥ يوماً على انطلاق عمليات قادمون يا نينوى ومعارك تحرير الموصل، وعلى الرغم من أهمية هذا الانجاز الا انه ستظل المهمة الأكثر أهمية وخطورة هي تلك المتمثلة في إعادة ترتيب الأوضاع السياسية والأمنية للمدينة، في ظل تصاعد وتيرة التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية لمرحلة ما بعد الموصل، ولعل من أهم هذه التحديات تلك المتعلقة بإدارة مدينته الموصل نظراً لما تواجهه المدينة من تصاعد في الخلافات القومية والطائفية بسبب التنوع الاثني والعرقي، بالإضافة الي عدم وجود برنامج حكومي ودولي واضح في المناطق المحررة خاصة في ظل الازمة الاقتصادية، علاوة علي صعوبة سيطرة الحكومة العراقية على المناطق المحررة بسبب العدد المحدود للقوات المقاتلة، ولكن التحدي الأخطر يتعلق بصعوبة تحقيق المصالحة الوطنية في العراق، وهو ما ادي الي الإعلان عن تأجيل مؤتمر المصالحة الوطنية العراقي، الذي كان من المزمع عقده في ١٥ يوليو الجاري، برعاية الأمم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية ودول غربية وعربية أخرى.

كما يبدو المشهد السياسي التونسي والمغربي، مركزاً في الفترة الأخيرة حول كيفية إعادة ضبط السلم الاجتماعي وتعزيز المبادئ الديمقراطية في ظل تصاعد الظاهرة الاحتجاجية وتداعياتها على الاستقرار الأمني والسياسي وقطاعات الإنتاج في كلا البلدين، ففي تونس فرض اعتصام تطاوين جنوب البلاد نفسه على المشهد، إلى أن تمكنت الحكومة بعد مفاوضات مع المعتصمين ومنظمات العمل من إعادة فتح الطريق المؤدي لمنطقة عمل الشركات الأجنبية العاملة في حقول النفط بصحراء تطاوين .

وقد تمكن البرلمان التونسي من المصادقة على مشروع قانون انشاء المجلس الوطني للحوار المجتمعي كمجلس استشاري وظيفته تنظيم الحوار المجتمعي وادارته في القضايا الاجتماعية والاقتصادية وفي مخططات التنمية والميزانيات الاقتصادية، الأمر الذي قد يساهم في تخفيف حدة التوتر بين الحكومة والاتحاد العام للشغل واتحاد الصناعة والتجارة، بيد أن ثمة تشكيك في مدى نجاح المجلس بسبب تعدد الجهات الممثلة للعمال والنقابيين في البلاد لاسيما بعد عام ٢٠١١، وهو تشكيك يضاف إلي حزمة العراقيل التي تواجه مؤسسات وهياكل هامة مثل اللجنة البرلمانية المعنية

بالتحقيق في شبكات تجنيد وتسفير الشباب إلى بؤر التوتر بالمنطقة كسوريا والعراق وليبيا، فضلاً عن الجمعيات التي تحصلت على تمويلات من دول اقليمية يشتهه في تمويلها للإرهاب.

وفي المغرب، تمثل احتجاجات الحسيمة شمال المغرب، المتواصلة منذ قرابة ثمانية أشهر بؤرة للأحداث المحلية، لما تخللها من اعمال شغب واعتداء على مرافق الدولة، وتدخلت المؤسسة الملكية لاحتواء أزمة الاحتجاجات بعد فشل المؤسسات التنفيذية في استيعابها عبر تنفيذ المشاريع التنموية المحلية المقررة بالإقليم منذ عام ٢٠١٥. والمثير للانتباه أن الاحتجاجات كشفت عن عمق الأزمة التي تعيشها مختلف مؤسسات الدولة المغربية بجانب المؤسسات السياسية والاجتماعية الوسيطة التقليدية (التنظيمات الحزبية والنقابية)، بالإضافة إلى حجم الصراعات والخلافات السياسية بين مكونات الحكم في كلا البلدين، ومثال على ذلك الخلاف بين جناح عبد الاله بن كيران وجناح سعد الدين العثماني حول كيفية أداة أزمة الحراك الريفي، -كل حسب مصالحه-.

وعلى صعيد التطورات الخاصة بأزمة سد النهضة والعلاقات المصرية الأثيوبية، فلا تزال إشكالية عدم الانتهاء من الدراسات الفنية في الموعد الذي تم الاتفاق عليه بسبب الخلاف بين القاهرة وأديس أبابا على التقرير الاستهلالي للمكتب الاستشاري وهو ما يمثل عقبة أمام المسار الفني لسد النهضة، الأمر الذي يتماشى مع سياسة أثيوبيا القائمة على المراوغة والمماطلة حتى الانتهاء من بناء السد وبدء عمليات التخزين دون مراعاة الحقوق التاريخية لمصر في مياه النيل.

وفي إطار العلاقات الخارجية للسودان بدول الإقليم، فقد انعكست الأزمة الخليجية القطرية على توجهات السياسة الخارجية لنظام الإنقاذ وما مثله ذلك من صعوبة بالنسبة الموقف السوداني المطالب بتحديد اختياراته بكل وضوح تجاه هذه الأزمة، فقد وجد نظام الإنقاذ نفسه محكوماً بين حسابات المكسب والخسارة، فما بين الالتزام الأخلاقي تجاه قطر التي دعمته سياسياً واقتصادياً طوال فترة حكمه من جهة، وبين الالتزام بتحالفاته الاستراتيجية الراهنة مع كل من السعودية والإمارات من جهة أخرى. خاصة وأن نظام الإنقاذ يسعى دائماً لتعظيم مكاسبه سياسياً واقتصادياً (حيث تخطط الخرطوم لجذب استثمارات اجنبية مباشرة تقدر ما بين ١٠ - ١٥ مليار دولار خلال عام ٢٠١٧)، عن طريق تبني سياسة خارجية برجماتية تقوم على التزام الحياد الإيجابي

وتعزيز التحالف الاستراتيجي مع القوى الإقليمية والدولية بهدف الحفاظ على المصالح الوطنية للسودان.

وأفريقياً، فقد أقرت قمة دول الساحل التي ضمت رؤساء خمس دول أفريقية بحضور الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، إنشاء قوة إقليمية مشتركة لمكافحة المجموعات الإرهابية المنتشرة في المنطقة تحت مسمى "التحالف من أجل الساحل"، بهدف مكافحة الهجمات الإرهابية التي تستهدف مالي والدول المجاورة، وملاحقة منفذيها عبر الحدود والتي يمكن لمصر أن تقوم بالتنسيق مع هذه الدول في إطار تبادل الخبرات الخاصة بمكافحة الإرهاب.

أما فيما يتعلق بتصاعد حدة الخلاف في إيران بين الرئيس حسن روحاني والحرس الثوري الإيراني، خاصة بعد تعيين القائد العام للحرس الثوري الإيراني اللواء الركن محمد علي جعفري، للعميد إسماعيل كوثري، قائداً لمقر (ثار الله) الذي يعتبر مركز قيادة عمليات الحرس الثوري لتأمين العاصمة طهران، علاوة على اتهام المرشد الأعلى خامنئي الحكومة الحالية بالعجز في إدارة الملف الثقافي وبخلط القضايا الأساسية بالقضايا الثانوية، وعلي الرغم من حدة هذا الصدام فإن أغلبية الخبراء والمراقبين يشككون في إمكانية تطوره ليصل إلى عزل الرئيس كما ألمح المرشد في بعض تصريحاته، نظراً لاختلاف الظروف بين حالي بني صدر وروحاني، فبني صدر اتهم بالخيانة والتآمر مع الأميركيين، أما خلافات خامنئي مع روحاني، فهي تقتصر على مسألة تحديد السياسات الأفضل لخدمة إيران. خاصة وان الرئيس حسن روحاني يستند لقاعدة شعبية واضحة كشفتها الانتخابات الرئاسية الأخيرة وهو ما لم يكن يمتلكه بني صدر.



يتضمن هذا الباب مجموعة من الدراسات والبحوث التي أعدها عدد من الخبراء من داخل وخارج المركز.

وحدة البحوث

**الوجود العسكري الأجنبي في القرن الأفريقي
وأثره على الأمن القومي المصري**

د. أيمن السيد شبانة

أستاذ العلوم السياسية - معهد البحوث والدراسات الأفريقية
جامعة القاهرة

" الوجود العسكري الأجنبي في القرن الأفريقي وأثره على الأمن القومي المصري " د. أيمن السيد شبانة*

مقدمة:

يقع إقليم القرن الأفريقي في شرق القارة الأفريقية. ويضم من الناحية الجغرافية أربع دول هي: الصومال، وجيبوتي، وإريتريا، وإثيوبيا. وبجانب هذا التعريف الجغرافي الضيق هناك تعريفات سياسية موسعة تشمل- بالإضافة للدول سالفة الذكر- دولاً أخرى مثل: كينيا، وأوغندا، وتزانيا، وجنوب السودان. وهناك من يعتبر اليمن ضمن دول الإقليم، رغم وقوعها في آسيا، نظراً لارتباطها الشديد بدول القرن الأفريقي، وهو ما اتضح مع اندلاع المواجهات بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثى، وانطلاق عملية عاصفة الحزم ضد الحوثيين منذ مارس ٢٠١٥.

تنبع أهمية القرن الأفريقي من قيمة موقعه الاستراتيجي، الذي يشرف على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ومضيق باب المندب، الذي تعبره سنوياً زهاء ٣٠ ألف سفينة، حاملة نحو ٣,٨ مليون برميل من النفط يومياً، وهو ما جعله موضعاً للتنافس بين القوى الدولية والإقليمية. خاصة أنه يتحكم في واحد من أهم طرق تجارة النفط العالمية. كما أنه يمثل ممراً مهماً لأي تحركات عسكرية قادمة من الولايات المتحدة وأوروبا تجاه منطقة الخليج العربي.

لذا ظلت القوى الدولية والإقليمية تتلقف الفرص لتعزيز وجودها العسكري بالقرن الأفريقي، مستغلة في ذلك اضطراب الأوضاع السياسية والأمنية في الإقليم، بسبب الصراعات الداخلية (حالي الصومال واليمن)، والنزاعات الإقليمية (النزاع الإريترى-الإثيوبي)، وتنامى ظاهرة الجريمة المنظمة، والتي تشمل القرصنة، وتهريب البشر والمنتجات، وغسيل الأموال،... الخ.

وقد تركز الوجود العسكري الأجنبي في القرن الأفريقي في إنشاء القواعد العسكرية من جانب القوى الاستعمارية السابقة (القاعدة الفرنسية في جيبوتي)، تلي ذلك اتجاه بعض القوى الدولية

* أستاذ العلوم السياسية معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة

والإقليمية للحصول على موطن قدم في الإقليم، عبر إنشاء قواعد عسكرية، تتيح لها مراقبة الوضع الأمني بالإقليم، خاصة مع تزايد عمليات الجريمة المنظمة. وفي هذا الإطار تم إنشاء العديد من القواعد في جيبوتي، وعلى رأسها القاعدة الأمريكية.

كما شهد الإقليم إنشاء قواعد عسكرية من جانب دول لم يكن لها وجود عسكري تقليدي في القرن الأفريقي، ومنها اليابان والصين، اللتان أقامت بالفعل قواعد عسكرية في جيبوتي، وربما تلحق بهما المملكة العربية السعودية في وقت لاحق، فضلاً عن القاعدة التركية في الصومال، والقاعدة الإماراتية المزمع إقامتها فيما يعرف بجمهورية صومال لاند. كما شهد الإقليم تكوين تحالفات عسكرية إقليمية لمواجهة عمليات اختطاف السفن، وكذا للفصل بين الحدود الأريترية الجيبوتية.

أولاً- الوجود العسكري الأجنبي في القرن الأفريقي:

تعد جيبوتي هي المقصد الأول للقوى الدولية والإقليمية التي سعت إلى التمرکز العسكري في القرن الأفريقي، نظراً لموقعها الاستراتيجي على مضيق باب المندب، والذي يكسبها قيمة استراتيجية كبيرة، تفوق بكثير عدد سكانها ومساحتها ومواردها المحدودة، حيث تبلغ مساحتها ٢٣ ألف كيلومتر مربع فقط. ويقدر عدد سكانها بنحو ٨٦٤ ألف نسمة. ويعيش نحو خمس سكان البلد تقريباً تحت خط الفقر.^(١)

يضاف لذلك حالة الاستقرار السياسي النسبي في جيبوتي مقارنة بالصومال، التي تشرف على خليج عدن، واحتفاظها بعلاقات ودية مع القوى الدولية والإقليمية مقارنة بأريتريا، التي توترت علاقاتها الإقليمية والدولية، وتعرضت للعقوبات من جانب مجلس الأمن الدولي، إثر اتهامها بدعم حركة الشباب الصومالية، والتدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار.^(٢)

(١)Morgan Winsor , " With China's Naval Base, Djibouti Could Become 'Africa's Singapore " , 2 feb. 2016. <http://www.ibtimes.com/chinas-naval-base-djibouti-could-become>.

(٢)Ben Ho Wan Beng, The Strategic Attractions of Djibouti,The National Intrest , 18 march 2016. <http://nationalinterest.org/blog/>

١-القاعدة الفرنسية في جيبوتي:

كانت جيبوتي أحد أهم المستعمرات الفرنسية في القرن الأفريقي منذ عام ١٨٥٠. ومع قرب حصولها على الاستقلال لم ترغب فرنسا في التفريط فيها. لذا توصلت فرنسا إلى اتفاقية عسكرية تضمن إنشاء قاعدة عسكرية يتمركز فيها عدد يتراوح بين ٣٨٠٠ و ٤٥٠٠ جندي فرنسي في جيبوتي، ثم تقلص العدد إلى نحو ١٥٠٠ جندي كجزء من قوات حفظ الأمن.

وتعد القاعدة العسكرية الفرنسية في مقدمة القواعد العسكرية الأجنبية في جيبوتي، كما تعتبر أهم قاعدة عسكرية لفرنسا في القارة الأفريقية. وتتركز مهامها في حماية حركة التجارة عبر مضيق باب المندب، وحماية الفرنسيين، وتنفيذ طلعات جوية في الدول القريبة التي تشن فرنسا فيها غارات جوية، مثل مالي وأفريقيا الوسطى، وحماية جيبوتي من أي اعتداء خارجي أو أزمات أمنية داخلية.

وتفيد البيانات الصادرة عن رئاسة أركان القوات الفرنسية العاملة في جيبوتي، أن المساهمة الاقتصادية لعناصر هذه القوات وأفراد عائلاتهم في جيبوتي تمثل قرابة ١٣٠ مليون يورو، أي حوالي ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي لجيبوتي.

٢-القاعدة الأمريكية في جيبوتي:

كانت الولايات المتحدة قد أقامت قاعدتين عسكريتين في الصومال، أحدهما في ميناء بربرة على خليج عدن، والأخرى في مطار مقديشيو على المحيط الهندي. ومع سقوط نظام سياد بري عام ١٩٩١، شاركت الولايات المتحدة في عملية الأمم المتحدة في الصومال، خلال المدة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤، والتي عرفت باسم عملية "استعادة الأمل". لكنها منيت بالفشل، مما دفع إدارة الرئيس كلينتون لاتخاذ مرسوم رئاسي يضيق من مشاركة القوات الأمريكية في عمليات الأمم المتحدة لدعم السلم، خاصة في القارة الأفريقية.

هنا قررت الإدارة الأمريكية تركيز وجودها العسكري بالقرن الأفريقي في جيبوتي، وذلك من خلال قاعدة ليمونيه، والتي تعتبر أكبر قواعدها العسكرية الدائمة في أفريقيا (٤٠٠٠ جندي)، والتي تعتمد عليها منذ العام ٢٠٠١ في مراقبة الأوضاع الأمنية في القرن الأفريقي، وشن الهجمات ضد عناصر

القاعدة والشباب المجاهدين باليمن والصومال، وتدريب القوات الأفريقية المشاركة في الحرب ضد الإرهاب.^(١) لذا حرصت الولايات المتحدة على تمديد عقد إيجار قاعدتها في جيبوتي لعشرة سنوات قادمة، مع مضاعفة قيمتها الإيجارية من ٣٠ مليون دولار إلى ٦٠ مليون دولار.

في ذات الاتجاه، حصلت الولايات المتحدة على تسهيلات عسكرية في العديد من الموانئ والمواقع في دول الإقليم، مثل ميناء ممباسا ونابلوك في كينيا، وكذا منطقة "أربا مينش" في إثيوبيا، وذلك لتيسير عمل الطائرات بدون طيار، التي تنطلق لضرب العناصر الجهادية، ومراقبة الأوضاع الأمنية في القرن الأفريقي.

٣- القاعدة اليابانية في جيبوتي:

أقامت اليابان قاعدة عسكرية في جيبوتي عام ٢٠٠٩، وذلك على مساحة ١٢ هكتاراً (٣٠ فدان)، وذلك إثر اتفاق مع حكومة البلاد، يشمل إنشاء ميناء دائم ومطار لإقلاع وهبوط طائرات الاستطلاع اليابانية. وبالفعل بدأت القوات اليابانية (١٨٠ جندي) في التمرکز بجيبوتي منذ العام ٢٠١١.^(٢)

وتستهدف طوكيو من إنشاء هذه القاعدة تحقيق أربعة مصالح على الأقل هي: موازنة النفوذ الصيني في أفريقيا، وتوثيق العلاقات مع الدول الأفريقية، وإجلاء المواطنين اليابانيين من مناطق الصراع والكوارث الطبيعية في القرن الأفريقي، وحماية السفن اليابانية التي تعبر خليج عدن من مخاطر القرصنة، حيث تعتبر هذه القاعدة محطة لانطلاق الطائرات اليابانية المشاركة في التحالف الدولي لمواجهة القرصنة بخليج عدن.^(٣)

(١) Ben Ho Wan Beng, Ibid.

(٢) Nobuhiro Kubo , " Japan to expand Djibouti military base to counter Chinese influence " , Oct 13, 2016. <http://www.reuters.com/article/us-japan-military-djibouti-idUSKCN12D0C4>

(٣) كانت السفن اليابانية قد تعرضت للعديد من الهجمات خلال العام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، حيث احتجز القراصنة مجموعة من تلك السفن بهدف الحصول على الأموال كفدية لها. وفي كل مرة كانت القوات الأجنبية المتمركزة في الإقليم تتدخل لإطلاق سراحها.

٤-القاعدة الصينية في جيبوتي:

أعلنت الصين في نوفمبر ٢٠١٥ عن إقامة أول قاعدة عسكرية خارج حدودها وذلك في ميناء أوبوك Obock في شمال جيبوتي، وذلك بموجب اتفاق مدته ١٠ سنوات مع حكومة جيبوتي. ويعتبر ذلك تتويجاً للوجود الاقتصادي الفاعل للصين في القرن الأفريقي، إذ تمول الصين حالياً مشروعات تطوير البنى التحتية في جيبوتي، بكلفة مالية تقدر بأكثر من ١٤ مليار دولار، تتضمن إنشاء وتطوير شبكات الطرق، والموانئ البحرية والمطارات الجيبوتية، وتمويل خط سكة حديد جيبوتي-أديس أبابا. كما تسعى بكين إلى شراء حصة مهمة في ميناء جيبوتي بقيمة ١,٨ مليار دولار.

ولعل إنشاء القاعدة الصينية، التي تستوعب عشرة آلاف جندي، يتناقض مع سياسية الصين التقليدية التي تتجنب منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال بناء قدرات عسكرية قوية والانتشار حول العالم. كما أنه يمثل توجهاً نحو تعديل العقيدة القتالية للجيش الصيني "جيش التحرير الشعبي"، والتي كانت تقوم على أساس الدفاع عن حدود الأمة، وحماية قيم النظام الشيوعي، لكي يقوم بأداء مهام متنوعة قتالية وغير قتالية خارج حدود الدولة، الأمر الذي ربما يواكبه إدخال تغييرات عميقة خلال الأعوام القادمة على تكوين الجيش وتسلحه ونظمه التدريبية.^(١)

كما أن إنشاء هذه القاعدة يمثل تحولاً نوعياً في أدوات السياسة الخارجية الصينية إزاء أفريقيا، يختلف عن الآليات السابقة التي دأبت الصين على الاعتماد عليها، حيث تركز الصين على البعد الاقتصادي للعلاقات، وتحرص على تقديم نفسها للأفارقة باعتبارها "أكبر دولة نامية في العالم"، وتؤكد دوماً أن علاقاتها بأفريقيا تقوم على مبادئ التعاون، والندية والمنافع المشتركة، والثقة المتبادلة، بعيداً عن سياسات التسلط والهيمنة.

لكن تبقى هناك بعض العوامل التي تفسر اتجاه الصين نحو تكثيف وتطوير وجودها العسكري في القرن الأفريقي. وأهمها: حماية الواردات النفطية الصينية، حيث يمر ٣٩% من النفط الذي

(١) د. أيمن شبانة، "الصين: الذراع العسكري يمتد لأفريقيا"، جريدة الخليج، الشارقة، ديسمبر ٢٠١٥.

تستورده الصين من الشرق الأوسط عبر المحيط الهندي.^(١) ومواجهة التهديدات التي تواجه المصالح الصينية في الإقليم، نتيجة لانتشار الحركات الأصولية ذات المرجعية الإسلامية، مثل الشباب المجاهدين الصومالية، وتنامي الصراعات الداخلية، حيث شكل الصراع في جنوب السودان تهديداً قوياً للاستثمارات النفطية الصينية في هذه الدولة، التي تؤمن للصين ٧% من وارداتها النفطية من أفريقيا. وهو ما أكد للحكومة الصينية عدم كفاية الاعتماد على المشاركات الرمزية لقواتها المسلحة ضمن بعثات الأمم المتحدة لحفظ وبناء السلم في أفريقيا، مثلما هو الكونغو الديموقراطية وجنوب السودان، أو المشاركة في مواجهة عمليات القرصنة في خليج عدن.

لكن إقامة القاعدة الصينية قد تسبب في إزعاج القوى الدولية ذات المصالح والنفوذ في المنطقة، خاصة أنها ستتمكن الصين من تثبيت أقدامها في الممرات البحرية العالمية، وتمنحها نقطة وصول مريح إلى الجزيرة العربية حيث مكامن النفط الهائلة.

لذا سعت الصين إلى طمأنة الدول الغربية، حيث نذعت وزارة الخارجية الصينية الصفة العسكرية عن قاعدتها بجيبوتي، مؤكدة أن سياستها في القارة الأفريقية ليست بحاجة إلى هذه النوعية من القواعد، وأن الأمر يتعلق باتفاق تم توقيعه مع جيبوتي في فبراير ٢٠١٤، يتضمن تدريب الصين للقوات المسلحة الجيبوتية، وإقامة نقطة تموين، تستخدم في تأمين الدعم اللوجستي لسفن الصين التجارية، وكذا سفنها الحربية العاملة ضمن قوات الأمم المتحدة في سياق محاربة القرصنة البحرية في خليج عدن، وتأمين الملاحة، والقيام بعمليات الإجلاء في حالات الطوارئ، خاصة أن جيبوتي تبعد حوالي ٧ آلاف كم عن الحدود الصينية.

ثانياً- الوجود العسكري للقوى الإقليمية في القرن الأفريقي:

تواترت التقارير التي تؤكد وجود قواعد عسكرية إسرائيلية في إريتريا، خاصة في أرخبيل دهلك. لكن إريتريا نفت ذلك، مؤكدة أن الجزر الإريترية ليست للبيع أو الاستئجار. وأن تلك القواعد ليس

(١)Morgan Winsor , Ibid.

لها وجود إلا في عقول أعداء إريتريا. وهنا يبدو النفي الإريتري منطقياً، خاصة أن لا يوجد حتى الآن دليل مادي دامغ يثبت وجود قواعد أو قوات إسرائيلية على الأراضي الإيترية.^(١)

وبالنسبة لإيران، فهي تتمسك بخلق بيئة أمنية مواتية تضمن سلامتها الإقليمية ومصالحها الاقتصادية، خاصة أنها تملك مشروعاً إقليمياً تواجهه مشروعات أخرى منافسة، وهو ما يفسر تمركز القطع البحرية الإيرانية في خليج عدن، في سياق محاربة ظاهرة اختطاف السفن، ومحاولاتها الدؤوبة للنفاذ إلى دائرة البحر الأحمر، بجانبية الآسيوي (اليمن)، والأفريقي (إريتريا وجيبوتي).

ومع انطلاق عملية عاصفة الحزم ضد الحوثيين في اليمن، صدرت تقارير تتهم إريتريا بفتح الأراضي والجزر الإيترية في (أرخبيل دهلك) على البحر الأحمر أمام فيلق القدس وعناصر الحرس الثوري الإيراني، ونصب بطاريات صواريخ إيرانية بالقرب من ميناء عصب. وتوفير مراكز التدريب والإيواء والعلاج لعناصر الحوثيين الشيعة (الموالين لإيران)، وتخزين السلاح الإيراني، وإيصاله إلى مركز الحوثيين في صعدة، عبر قوارب الصيد الصغيرة، التي تنتقل بين ميناء (عصب) الإيتري وميناء (حرف سفبان) اليمنى.

لكن الخارجية الإيترية نفت تلك الاتهامات. كما نفتها أيضاً صحيفة "إريتريا الحديثة"، الناطقة باسم الحكومة الإيترية. ويلاحظ أن الاتهامات سألقة الذكر لم تصدر عن أى جهة رسمية حتى الآن، باستثناء تصريح منسوب للملحق العسكري اليمنى بالقاهرة، يكشف عن أن عناصر أمنية يمنية رصدت تجهيزات إيرانية في إريتريا، لتوجيه مساعدات للجماعات الحوثية المتمردة. بخلاف ذلك كان مصدر هذه الاتهامات يتمثل في جهات غير رسمية عديدة. ضمت بعض أحزاب المعارضة الإيترية، خاصة حزب المؤتمر الإسلامي، بالإضافة لوسائل الإعلام في اليمن والسعودية، وبعض الدول العربية الأخرى، فضلاً عن بعض المحللين السياسيين والخبراء العسكريين.^(٢)

(١) Eritrean Centre for Strategic Studies (ECSS) , Eritrea : Phantom Israeli and Iranian Military Bases, <http://www.eastafro.com/2012/12/27>.

(٢) د. أيمن شبانة، " إريتريا وعاصفة الحزم "، موقع المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، أبريل ٢٠١٥.

أما عن الأسباب التي دفعت البعض لتوجيه هذه الاتهامات لإريتريا فهي تعود إلى أمرين أساسيين هما: التشكك في مواقف إريتريا من العرب وقضاياهم، والعلاقات القوية والمتنامية بين نظام أفورقي وكل من إيران والرئيس اليمنى السابق والحوثيين.

إذ دأب الرئيس الإريتري على زيارة إيران، واستقبال المسؤولين الإيرانيين. كما وقعت الدولتان اتفاقاً في أزمهره في سبتمبر ٢٠٠٨، يتيح لإيران تكرير كميات من النفط خارج أراضيها، بما يساعد طهران على اختراق أى حظر دولي على تصدير مشتقاتها النفطية، وذلك عندما تشدد العقوبات الدولية عليها. كما أيدت إريتريا البرنامج النووي الإيراني بشكل علني عام ٢٠٠٩.

وقد فسر البعض تنامي العلاقات بين الجانبين بسعي إريتريا للاستفادة من الثقل الاقتصادي الإيراني في دعم اقتصادها الوطني، الذي يعاني من مشكلات هيكلية جمة، بالحصول على المساعدات الاقتصادية والنفط الإيراني، خاصة بعد تعرضها للعقوبات الدولية. يضاف لذلك رغبة إريتريا في تدعيم وتنويع تحالفاتها الخارجية، بعد العزلة الإقليمية التي فرضتها عليها إثيوبيا في القرن الأفريقي وفي إطار الهيئة الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا (إيجاد)، ونزاعها الحدودي مع جيبوتي، وتحجيم دورها في الصومال.

في المقابل تحرص إيران على مواصلة دعم الشيعة في الدول العربية، مثلما حدث في البحرين وغيرها، مستغلة انشغال العرب بما يعرف بثورات الربيع العربي وتداعياتها، وذلك بالتمركز في منطقة باب المندب، لاتخاذها كقاعدة عسكرية واستخباراتية. وهي الرغبة التي تعززت بعد مشاركتها في التحالف الدولي لمواجهة ظاهرة اختطاف السفن في خليج عدن والسواحل الصومالية.

كما تعززت الاتهامات الموجهة لإريتريا في ظل العلاقات الوطيدة التي تربط بين نظام أسياح أفورقي وقوى الانقلاب على الشرعية باليمن، بالنظر إلى تعدد زيارات على عبد الله صالح إلى العاصمة الإيترية، وامتلاك أسرة الرئيس اليمنى السابق للعديد من المشروعات الاستثمارية والمنشآت والمنازل أيضاً، خاصة بعد تسوية النزاع بين الدولتين بشأن جزر أرخبيل حنيش عبر التحكيم عام ١٩٩٨.

كما ترددت أنباء أيضاً عن وجود ظاهر للحوثيين في إريتريا منذ العام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى زيارة وفد رفيع المستوى من الحوثيين، برئاسة رئيس دائرة العلاقات الخارجية في المكتب السياسي للحوثيين حسين العزى، إلى أسمره عقب شن عملية عاصفة الحزم، وذلك للقاء القيادات السياسية في إريتريا، وبحث سبل التعاون العسكري مع البحرية الإيتيرية.

من جهة أخرى، أعلنت تركيا مؤخراً أن رئيسها رجب طيب أردوغان بصدد افتتاح قاعدة عسكرية في الصومال خلال العام ٢٠١٧، وذلك بالقرب من مطار مقديشيو، حيث تشتمل القاعدة التي وضع حجر الأساس لها في مارس ٢٠١٥، على ثلاث مدارس، ومخازن للأسلحة والذخيرة، وأبنية للإقامة، وذلك على مساحة تبلغ ٤٠٠ هكتار، بتكلفة ٥٠ مليون دولار.^(١)

وتعتبر القاعدة التركية بالصومال هي القاعدة الثانية التي تقيمها أنقرة بعد قاعدتها الأولى في قطر، والتي بدأت عملها فعلياً في نوفمبر ٢٠١٥، وذلك بموجب اتفاق الدولتين في ديسمبر ٢٠١٤ على تشكيل آلية لتعزيز التعاون بينهما في مجالات التدريب العسكري، والصناعات الدفاعية، والمناورات العسكرية المشتركة، والتمركز المتبادل للقوات.^(٢)

ويعد إقامة القاعدة التركية بالصومال تفعيلاً لأدوات جديدة في السياسة الخارجية التركية إزاء أفريقيا، تعتمد على عناصر القوة الصلبة، بعدما تمكنت من تحقيق اختراقات عديدة في الفضاء الأفريقي باستخدام عناصر القوة الناعمة. مما يثير التساؤلات عن أسباب هذا التحول وتوقيتته، وإمكانية تكراره في دول أفريقية أخرى.

وقد أكدت تركيا أن إنشاء قاعدتها بالصومال يستهدف تدريب أكثر من ١٠,٥٠٠ جندي صومالي، للمساهمة في إقرار الأمن، ومكافحة الإرهاب، وذلك على يد ٢٠٠ من المدربين العسكريين الأتراك، مؤكدة أن ذلك يأتي استكمالاً لجهودها في تحقيق السلم بالصومال.

(١) Turkish army establishing military base in Somalia, <http://www.presstv.ir/Detail/2016/01/19/446356>

(٢) د. أيمن شبانة، "أبعاد الدور: دوافع تأسيس قاعدة عسكرية تركية في الصومال"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٦ أبريل ٢٠١٧.

لكن في تقديري أن الأمر يحمل أهدافاً أخرى تتمثل في رغبة تركيا في حماية مصالحها الاقتصادية في أفريقيا، حيث بلغ حجم التجارة التركية الأفريقية نحو ٢٠ مليار دولار عام ٢٠١٥. ومن المخطط أن يصل إلى ٥٠ مليار دولار بحلول العام ٢٠٢٣. كما يبلغ حجم استثماراتها المباشرة في أفريقيا ٦ مليار دولار بنهاية ٢٠١٤. بالإضافة إلى سعي أنقرة إلى مد ذراعها العسكري إلى القرن الأفريقي، وإجراء المناورات المشتركة مع جيوش المنطقة، بعدما وقعت بالفعل اتفاقات أمنية مع كل من كينيا وإثيوبيا وتنزانيا وأوغندا لتدريب قواتها الأمنية على مكافحة الإرهاب. فضلاً عن رغبتها في فتح أسواق جديدة أمام الصناعات العسكرية التركية، وموازنة النفوذ الإيراني في القرن الأفريقي.^(١)

أما عن الوجود العسكري العربي في القرن الأفريقي، فقد نشرت قطر قوة صغيرة لحفظ السلم على الحدود بين جيبوتي وإريتريا (٢٠٠ جندي)، وذلك عام ٢٠١٠، في إطار اتفاق لتسوية النزاع الحدودي بين الدولتين، والذي أدى إلى اشتباكات مسلحة بينهما في يونيو ٢٠٠٨. لكن قطر اضطرت لسحب تلك القوة في يونيو ٢٠١٧، بعدما اتخذت كل من إريتريا وجيبوتي قراراً بخفض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع قطر، تضامناً مع التحالف الخليجي لعزل قطر.^(٢)

كما تسعى المملكة السعودية لإنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي. إذ أكد وزير خارجية جيبوتي، محمود على يوسف، أن حكومة بلاده وافقت مبدئياً على إقامة قاعدة عسكرية سعودية على أراضيها، مؤكداً أنها ترحب بوجود المملكة العسكرية في جيبوتي. ورغم تأكيد الرياض أن القاعدة لها علاقة بحروبها في المنطقة، وأن إقامتها من شأنه أن يمثل رسالة للأعداء، أكدت جيبوتي أن القاعدة المزعم إنشاؤها تأتي ضمن اتفاقية للتعاون العسكري بين الحكومتين السعودية والجيبوتية، ولا علاقة لها بالحرب في اليمن.^(٣)

(١) د. أيمن شبانة، " أبعاد الدور: دوافع تأسيس قاعدة عسكرية تركية في الصومال"، المرجع السابق.

(٢) واكب القرار القطري تحركات عسكرية إريتريّة لاحتلال مناطق جبل دميّة وجزيرة دميّة المتنازع عليها بين إريتريا وجيبوتي، وهو ما ينذر بتجدد النزاع بين الدولتين.

(٣) Gulf News , " Saudi Arabia to Open Military Base in Djibuti "

<http://gulfnews.com/news/gulf/saudi-arabia/>

من جهة أخرى، تشارك الإمارات العربية المتحدة في التحالف الدولي لمكافحة القرصنة في خليج عدن. كما تشير التقارير إلى اعتزام الإمارات إنشاء قاعدة عسكرية فيما يعرف بجمهورية أرض الصومال، خاصة بعدما فازت شركة موانئ دبي العالمية بعقد مدته ثلاثين عاماً لإدارة ميناء بريرة وتوسيعه في مايو ٢٠١٦، ليصبح مركزاً إقليمياً للخدمات اللوجستية. وقد تدعم هذا الاحتمال بعد انطلاق عملية عاصفة الحزم.

ثالثاً-المواقف الرسمية والشعبية من الوجود العسكري الأجنبي:

لا شك أن القوى الدولية والإقليمية التي تتمركز بالقرن الأفريقي تستغل حالة الفقر والحاجة الاقتصادية لدول الإقليم، وكذا الأوضاع الأمنية فيها، لتعزيز وجودها العسكري، وخلق حالة من القبول الرسمي والشعبي بوجودها في الإقليم.

ففي جيبوتي على سبيل المثال، يعتمد اقتصاد البلاد على الخدمات المرتبطة بموقعها المهم على البحر الأحمر والموانئ، حيث تعتمد بشكل أساسي على المساعدات الخارجية. كما أن القواعد العسكرية الأجنبية تدر لها ملايين الدولارات، وتعد واحدة من أهم إيراداتها، حيث تحصل سنوياً على قرابة ١٦٠ مليون دولار منها.

لذا يلقي الوجود العسكري الأجنبي في جيبوتي ترحيباً من النظام الحاكم في جيبوتي، حيث يتيح ذلك تأمين التمويل اللازم للتنمية في البلاد، التي يحاصرها الفقر. كما تأمل جيبوتي في جذب الاستثمارات الأجنبية، بما يؤهلها لكي تصبح مركزاً لوجستياً وتجارياً واعداً، ويوفر لمواطنيها الآلاف من فرص العمل، على غرار تجرتي سنغافورة ودبي.

ولعل ذلك هو ما دفع النظام بجيبوتي للترحيب بالقاعدة الصينية، وذلك للحصول على المساعدات الاقتصادية، والتحرر النسبي من الضغوط الغربية المتعلقة بسجل جيبوتي في مجال حقوق الإنسان، خاصة ففي ظل الوجود العسكري المكثف لكل من فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا في جيبوتي وسواحلها. وهنا أكد وزير خارجية جيبوتي أن الصين تملأ فراغاً تنموياً كبيراً في بلاده،

التي انتظرت طويلاً لكي يأتي الأوروبيون والعرب لمساعدتهم في عملية التنمية، ... لكن ذلك لم يحدث إلى أن جاءت الصين لتقوم بهذا العمل.

وفي الصومال، رحبت الإدارة الصومالية الجديدة التي تشكلت في يناير ٢٠١٧ برئاسة الرئيس محمد عبد الله فرجامو، بإنشاء القاعدة التركية، حتى أن الرئيس الصومالي هو من بشر الشعب -عبر تغريده له على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" - بقرب افتتاح القاعدة، مؤكداً أنها تقام استناداً لاتفاق ثنائي سابق بين الدولتين. وأنها ستسهم في استعادة قوة الجيش الصومالي. كما قام وزير الدفاع الصومالي عبد القادر على ديني بجولة تفقديه للقاعدة، وجه خلالها الشكر لتركيا، بسبب دعمها الكبير للصومال.

والملفت للنظر هنا أن الشعب الصومالي ذاته تقبل إنشاء هذه القاعدة دون اعتراض أو حتى تدمير، بدعوى أن تركيا كانت في مقدمة الفاعلين الخارجيين المنخرطين في الصراع الصومالي، وأنها حرصت على وجود مسئوليتها في الصومال، والعمل من داخل مقديشيو، رغم الصعوبات الأمنية فيها، للدرجة التي جعلت من الملف الصومالي واحداً من أهم الملفات التي تتولاها الحكومة التركية بعد دائرة الجوار الجغرافي المباشر لتركيا، خاصة في سوريا وقبرص.^(١)

لكن هذا التوجه المؤيد لإنشاء القواعد الأجنبية في القرن الأفريقي يقابله اتجاه آخر رافض لوجود هذه القواعد. ففي اريتريا على سبيل المثال دأب نظام أفورقي على نفى وجود قواعد عسكرية في بلادهم.

ويتكرر الأمر ذاته مع قوى المعارضة المدنية والمسلحة في دول القرن الأفريقي. حيث ترفض المعارضة في جيبوتي وجود القواعد العسكرية في البلاد. كما ترفض حركة الشباب المجاهدين في الصومال وجود القاعدة التركية، مؤكدة أنها ستتعامل معها كقوة احتلال للصومال. بالتالي فمن المؤكد أن القاعدة التركية ستكون هدفاً لهجمات المعارضة، مثلما حدث عام ٢٠١٣، عندما طالت التفجيرات

(١) د. أيمن شبانة، " أبعاد الدور: دوافع تأسيس قاعدة عسكرية تركية في الصومال"، المرجع السابق.

محيط السفارة التركية. وذلك لقطع الطريق على تركيا أمام إعادة بناء القوات المسلحة وقوات الأمن الصومالية، ومنع الدول الأخرى من إنشاء القواعد الأجنبية في الصومال.

رابعاً- أثر الوجود العسكري الأجنبي في الأمن القومي المصري:

يتمتع القرن الأفريقي بأهمية استراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة لمصر، فبالإضافة إلى أنه يشرف على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، فهو يتصل بخطوط تماس مباشرة مع إقليم حوض النيل، مما يجعل التحولات في الإقليم شديدة التأثير في الأمن القومي العربي، والأمن الوطني المصري، خاصة في ظل استمرار الأزمات في هذا الإقليم الذي يصفه البعض بكونه "بلقان أفريقيا"، وفي ظل اتساع رقعة الخلافات بين مصر وإثيوبيا والسودان حول ملف حوض النيل، وإنشاء سد النهضة الإثيوبي.

كما تشترك دول القرن الأفريقي في العديد من المنظمات الإقليمية الفرعية مثل كوميسا وإيجاد وإياك (تجمع شرق أفريقيا) وتجمع صنعاء وغيرهم. وهو ما يؤثر على حركة التفاعلات في الإقليم، ويفرض على صانع القرار المصري التحديد الدقيق للمصالح المصرية في القرن الأفريقي، وسلم الأولويات في إطارها، وطبيعة التهديدات النابعة من الإقليم، وأنسب الآليات للتعامل معها، على ضوء المشكلات المصرية الداخلية، خاصة تحدى الإرهاب، وعدم التعافي الاقتصادي. وكذا في ظل التكالب الدولي على الإقليم.

ومع انتشار القواعد العسكرية الأجنبية الدولية والإقليمية في القرن الأفريقي، فإن ذلك يفرض العديد من القيود على حركة السياسة الخارجية المصرية في القرن الأفريقي، خاصة في ما يتعلق بإعادة ترتيب الأوضاع في الصومال، والأمن في إقليم البحر الأحمر، ومواجهة التهديد الإثيوبي للأمن القومي العربي، خاصة في حال وصول أزمة سد النهضة إلى طريق مسدود. إذ كيف يمكن لمصر في تلك الحالة أن تفضل الخيار العسكري آنذاك في ظل انتشار تلك القوات الأجنبية؟

كما يرتبط ذلك أيضاً بالعديد من التهديدات، ومنها سعى إسرائيل الدؤوب لخلق روابط أمنية مع دول القرن الأفريقي. ومثال ذلك محاولتها إيجاد دور لنفسها في إطار لقيادة الأمريكية الجديدة

في أفريقيا. وكذا طرح نظام "مقلاع داود" الدفاعي، الذي يوفر الحماية لإسرائيل وحلفائها، حيث تتسع مهامه لتطال حماية السود الإثيوبية.

يضاف إلى ذلك مخاطر التمدد الإيراني "الشيوعي" في الإقليم، حيث تسعى إيران للنفوذ إلى القرن الأفريقي، بعدما تمكنت من التمدد في اليمن، بالتواصل والدعم المستمر لجماعة الحوثيين. وكذا تسعى تركيا وقطر إلى ضرب المصالح المصرية في الإقليم، سواء بالتنسيق مع إثيوبيا في إدارة مفاوضات أزمة سد النهضة، أو بتحجيم التعاون المصري-الإريتري، أو التأثير على الترتيبات الجارية في الصومال.

وتزداد خطورة ذلك في ظل وجود اتجاه للتنسيق الثنائي والجماعي بين دول الإقليم في القضايا التي ترتبط بالمصالح المصرية، مع استبعاد مصر من تلك الترتيبات، بما يمثل خطراً على المصالح المصرية. إذ تسعى إثيوبيا حالياً إلى بسط نفوذها بين خليج عدن وحوض النيل، وتوثيق العلاقات مع دول الخليج العربي، وجيبوتي والسودان، ومثال ذلك التنسيق الإثيوبي-السوداني في أزمة سد النهضة. والتنسيق الإقليمي بخصوص ترتيب الأوضاع في الصومال.

لكن تلك المخاطر والتهديدات لا تنفي وجود بعض الفرص أمام التحرك المصري. وأهمها أن دول الخليج العربي مازالت تنظر إلى مصر كقوة إقليمية لا يمكن الاستغناء عنها، خاصة أنها ما تزال غير قادرة سياسياً على ملء الفراغ، بما في ذلك قطر، التي حاولت الدخول على خط المصالحة في دار فور. ولكنها لم تحقق شيئاً ملموساً على أرض الواقع. كما أن دول الخليج العربي لا تتبع سياسات موحدة أو متسقة إزاء شرق أفريقيا.

كما أن تعدد الفاعلين الدوليين والإقليميين في شرق أفريقيا لا يصب كفه في خانة التهديد للمصالح المصرية. فهناك من هؤلاء الفاعلين من يمكن الاستفادة من انخراطه في الإقليم في دعم المصالح المصرية. وفي مقدمة هؤلاء حالياً الصين واليابان. كما أن هناك بعض دول الإقليم التي يمكن أن تدعم التحركات المصرية وفي مقدمتها إريتريا، التي يمكن التنسيق معها لموازنة النفوذ والسياسات الإثيوبية.

موقف الأطراف الدولية من حلحلة الصراع السياسي في ليبيا: السيناريوهات المحتملة

أ/ عدنان موسى

باحث في شؤون المغرب العربي

" موقف الأطراف الدولية من حلحلة الصراع السياسي في ليبيا: السيناريوهات المحتملة "

عدنان موسى *

مقدمة:

ما زال الوضع في ليبيا جاهزاً للاشتعال بين الحين والآخر، في ظل استمرار الصراع بين الأطراف المختلفة داخل ليبيا، مع تنامي الدور الخارجي الذي يزيد من حالة الاستقطاب الحادة، لترجيح كفة أحد الأطراف على حساب الأخرى، في ظل التغير المستمر في موازين القوى القائم للأطراف الفاعلة سواء الداخلية أو الخارجية.

في مقابل ذلك، تواجه الأزمة الليبية خلافاً واضحاً بين الأمم المتحدة والقوى الدولية الفاعلة، حيث أصبحت مواقف تلك الأطراف، غير واضحة المعالم حول استراتيجية عمل محددة، وبالتالي فالحل الدولي سيستند إلى ما ستفرزه معطيات الواقع على الأرض بغض النظر عن مخرجات اتفاق الصخيرات.

تظل حالة الغموض في مواقف القوى الدولية المختلفة تجاه ما يقع في ليبيا من أحداث هي العامل الأهم في استمرار النزاع الليبي حتى الآن، فرغم إعلان جميع المعنيين بالشأن الليبي دولياً دعمهم للاتفاق السياسي في الصخيرات، والمجلس الرئاسي والحكومة المنبثقة عنه، إلا أن الواقع العملي يعكس مواقفاً مختلفة.

من جهة أخرى يتبنى كل طرف في الأزمة الليبية تفسيراً خاصاً للوضع، سعياً لتحويله إلى ذريعة لتعزيز المصالح الذاتية على حساب الصالح العام مستندا إلى قوة دولية أو اقليمية تدعم خطواته واهدافه في مواجهة الآخر؛ حيث تسهم تحركات الأطراف في ليبيا في إعادة رسم وهيكل خريطة وتوازنات القوى المختلفة بصورة واضحة وبما يؤدي إلى أن تتغير معالمها من حين لآخر.

* باحث في شئون المغرب العربي.

في ضوء ذلك تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مخاطر تصاعد الدور الخارجي في الأزمة الليبية. من خلال تناول محورين رئيسيين، مع رسم خارطة للسيناريوهات المتوقعة لمسار الملف الليبي، وبالتالي يعتمد هيكل الدراسة على المحاور التالية:

المحور الأول: ملامح السياق العام الذي يسيطر على الأزمة الليبية.

المحور الثاني: دلالات تطور الدور الخارجي في الملف الليبي.

المحور الأول: ملامح السياق العام الذي يسيطر على الأزمة الليبية.

في إطار هذا الدور الخارجي القوي في الملف الليبي، هناك سلسلة من المتغيرات التي تسيطر على المشهد الليبي، يمكن إيجازها في العناصر التالية:

أولاً: التطورات العسكرية على الأرض

تستمر حالة الصراع التي تسيطر على المشهد الليبي، ولم تنته بتوقيع الاتفاق السياسي بالصخيرات المغربية بين أطراف النزاع الليبية، فالوضع ازداد تعقيداً على الصعيد السياسي، وتشابكت خيوط الأزمة الليبية فعلاً من خلال بناء تحالفات جديدة تارة وإنهيار تحالفات من جهة أخرى.

تحولت بؤرة الصراع عن منطقة الهلال النفطي شرقي ليبيا، التي ظلت لفترة طويلة ساحة للصراع بين الأطراف المختلفة، حتى حسم الجيش الوطني الليبي المعركة وأعلن بسط سيطرته الكاملة على الهلال النفطي الليبي بعد هجمات واسعة النطاق من قبل مليشيات الدفاع عن بنغازي_ التابعة لحكومة الوفاق_ التي حاولت استعادة نفوذها على تلك المنطقة، قبل أن تفقدها لصالح الجيش الليبي في سبتمبر ٢٠١٦.

انتقلت مؤخراً، بؤرة الصراع الليبي إلى منطقة الجنوب، حيث شنت مليشيات "القوة الثالثة" الموالية لحكومة الوفاق الليبية، هجوماً في ١٩ مايو الجاري، على قاعدة براك الشاطئ الجوية جنوب ليبيا التي يسيطر عليها "اللواء ١٢" التابع للجيش الوطني الليبي، مما أدى إلى سقوط نحو ١٤١ قتيلاً عسكرياً

ومدينياً، في المقابل رد الجيش الليبي بغارات جوية على مواقع تابعة لميليشيا "سرايا الدفاع عن بنغازي"، التابعة لتنظيم القاعدة الإرهابي، وميليشيات تابعة للمجلس العسكري لمدينة مصراتة.

بالتالي باتت منطقة جنوب ليبيا تعيش حالة من التوتر الأمني، في ظل وجود طرفان أحدهما؛ هي القوة الثالثة التابعة للمجلس الرئاسي، ولها تحالفات مع قبيلتي أولاد سليمان وجزء من قبيلة الحساونة والطوارق، وأخرى تابعة للقيادة العسكرية في الشرق يقودها محمد بن نائل ولها تحالفات مع قبيلة القذاذفة والمقارحة والتبو، ويزيد من احتقان الوضع في الجنوب، أن المشاحنات متكررة بين قبائل تلك المنطقة، خاصة فترة ما بعد سقوط حكم العقيد معمر القذافي ٢٠١١، بفضل انتشار السلاح وسهولة الحصول عليه، وذلك على خلفيات عديدة أبرزها أهمية المنطقة وهيمنة السلطة في يد قبيلة واحدة، كما لا تزال معادلة الصراع بين مؤيدي النظام السابق وثور فبراير أيضاً حاضرة في مشهد النزاع في الجنوب، ف"اللواء ١٢" مكوّن من أبناء قبائل ينتمي إليها رموز بارزون في النظام السابق.

ولقد بدأ الصراع المسلح في الجنوب الليبي في نهاية مارس ٢٠١٧، بقيام قوات "اللواء ١٢" بقيادة محمد بن نائل، الموالي لحفتر، بالهجوم على قاعدة تمنهنت (٣٠ كيلومتراً غرب سبها) التي اتخذها "القوة الثالثة" مقرأً لها، بالإضافة لوقوع اشتباكات مباشرة بين قوات حفتر و"القوة الثالثة" داخل سبها، حيث أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة الليبية، إطلاق عملية عسكرية جديدة لتحرير منطقة الجنوب الليبي بالكامل تحت اسم عملية "الرمال المتحركة"، في المقابل أعلنت وزارة الدفاع التابعة لحكومة الوفاق، عن بدء عملية "الأمل الموعود" بالمنطقة الجنوبية، لاستعادة قاعدة "براك".

ولقد أدى الهجوم الذي شنته ميليشيات تابعة لحكومة الوفاق على قاعدة براك، إلى ردود أفعال داخلية وخارجية قوية، فقد توعد المشير حفتر قائد الجيش الليبي برد عسكري قوى على تلك الهجمات الإرهابية، بالإضافة إلى ادانة داخلية واقليمية ودولية شديدة، حملت حكومة الوفاق مسئولية تلك الهجمات، في المقابل نفى المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق أي مسئولية له في الهجوم، وأدان التصعيد الذي وقع، إلا أن القوة الثالثة _ التي نفذت الهجمات _ أصدرت منشوراً، كشفت فيه عن وثيقة تتضمن تكليفاً من العقيد "البرغي" بالدفاع عن قاعدة تمنهنت الواقعة في مدينة سبها، وأنها كلفت بمهمة تطهير قاعدة براك الشاطئ بناءً على قرار وزير الدفاع وتعليمات المجلس الرئاسي بقيادة فايز السراج وعضو المجلس عبدالسلام كاجمان، مما دفع حكومة الوفاق إلى تنحية وزير الدفاع المفوض العقيد "المهدي

البرغثي" وجمال التريكي أمر القوة للتحقيق وإيقافهم من مهاجم المكلفين بها، في محاولة للتوصل من مسؤولية تلك الهجمات، وتجنباً لتغير الموقف الدولي الداعم للوفاق، والذي بدأ يتغير بالفعل تجاه دعم الجيش الليبي بقيادة حفتر.

ثانياً: تطورات مسار التسوية السياسية

عُقد لقاء جمع قائد الجيش الليبي، خليفة حفتر، مع فايز السراج رئيس حكومة الوفاق الوطني، في مطلع مايو ٢٠١٧ في أبو ظبي، من خلال رعاية مصرية-إماراتية، لبحث سبل التسوية السلمية للأزمة الليبية، إلا أنه تم تأجيل إعلان نتائج اللقاء وخريطة طريق تجمع بين اتفاق الصخيرات واتفاق القاهرة، وارتبط تأجيل هذا الإعلان بعدم الاتفاق على بعض النقاط، من بينها الرغبة غير المعلنة لحفتر في الترشح للرئاسة الليبية في أول انتخابات سيتم إجراؤها وفق الاتفاقات الجديدة، وهو الموقف الذي يجد معارضة واضحة من السراج.

تسببت الخلافات بين طرفي الصراع في ليبيا، بتأجيل اللقاء التكميلي في القاهرة، والذي كان يفترض أن يتم بحضور رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح، فيما اكتفى الرئيس عبد الفتاح السيسي بلقاء منفرد مع حفتر في قصر الاتحادية في القاهرة.

المحور الثاني: دلالات تطور الدور الخارجي في الملف الليبي.

أثارت الأزمة الليبية ردود أفعال متباينة للقوى الدولية على المستويين الإقليمي والدولي، ويعبر موقف كل طرف عن طبيعة المصالح التي تربطه بليبيا، والإدراكات الأمنية والسياسية حول القوى الليبية القديمة والجديدة، والعلاقات التاريخية، والجغرافية والدور الإقليمي أو الدولي الذي يبحث عنه كل طرف، بالتالي يمكن تنفيذ الموقف الدولي من الأزمة الليبية من خلال النقاط التالية:

١- فرنسا:

في الخطوة الأولى التي تعكس السياسة الفرنسية الجديدة تجاه الأزمة الليبية بعد وصول الرئيس ماكرون الى الحكم في باريس، أعلنت الخارجية الفرنسية أنها تراجع موقفها من الصراع الليبي ودعت للمرة الأولى

علناً لتتشكيل جيش وطني موحد يشمل القائد خليفة حفتر بهدف مواجهة متشددين إسلاميين، مما يحمل دلالات عديدة حول تغيرات في سياسة فرنسا تجاه الملف الليبي، حيث ظلت وزارة الخارجية الفرنسية في ظل الحكومات السابقة تعلن دعمها لحكومة الوفاق التي تدعمها الأمم المتحدة برئاسة فائز السراج، بينما عملت وزارة الدفاع في تعاون وثيق مع المشير خليفة حفتر الذي شن حملة ضد إسلاميين في شرق ليبيا.

لم تعلن فرنسا من قبل عن وجود دور لحفتر، حيث دعمت باريس السراج دبلوماسياً، لكنها أوفدت أيضاً مستشارين إلى الجيش الليبي، الذي يعتبر القوة الرئيسية القادرة على التصدي للإرهاب، ولقد أثارت تلك الإستراتيجية خلال الأشهر الأخيرة توتراً بين الخارجية الفرنسية ووزارة الدفاع، إلا أن وصول ماكرون للحكم في فرنسا يبدو أنه يحمل ملامح تغيرات جوهرية ازاء ليبيا، خاصةً بعد تولي وزير الدفاع السابق "جان ايف لودريان" للخارجية في حكومة الرئيس إيمانويل ماكرون.

لعبت فرنسا دوراً كبيراً منذ اندلاع انتفاضة ٢٠١١ في ليبيا، واستمر هذا الدور بشكل كبير بعد سقوط نظام القذافي، حيث لجأت باريس لمحاولة ممارسة دور فردي سراً وآخر علني في ليبيا.

بالتالي يمكن القول بأن السياسة الفرنسية الجديدة تشير إلى احتمالات زيادة التواجد الفرنسي في ليبيا، خاصةً مع تصريحات ماكرون خلال حملته الانتخابية عن نيته في تعزيز دور فرنسا في ليبيا.

٢- بريطانيا:

تؤكد كافة الشواهد على تواجد بريطاني في ليبيا، فعلى الرغم من الدعم البريطاني لحكومة الوفاق في الغرب، إلا أن زيارة السفير البريطاني في ليبيا، في اغسطس ٢٠١٦ الى مجلس النواب في برقة، واعلانه عن استعداد بريطانيا لتقديم الدعم الى ليبيا الى الجيش الليبي، يحمل دلالات مختلفة.

يؤكد ذلك ما نشرته الصحف البريطانية من تقارير تؤكد تواجد قوات بريطانية وفرنسية في شرق ليبيا بمساندة قوات القائد العام للجيش خليفة حفتر وتنسيق ضربات جوية ضد تنظيم داعش في مدينة بنغازي، حيث لعبت لندن دوراً كبيراً في ليبيا منذ ٢٠١١، وقد كشف تقرير صادر عن البرلمان البريطاني

في ديسمبر ٢٠١٦ أن كامبرون الذي تولى رئاسة الوزراء البريطانية من ٢٠١٠، لعب دوراً "حاسماً" في قرار التدخل في ليبيا ويجب أن يتحمل المسؤولية عن دور بريطانيا في أزمة ليبيا.

وفي ظل التغييرات المستمرة في الانظمة الأوروبية الحاكمة، تسعى حكومة البريكست، التي تلت تصويت بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي، قام وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون، في مايو ٢٠١٧، طبرق في شرق ليبيا حيث ألتقى رئيس البرلمان عقيلة صالح، في خطوة تحمل إعلاناً ضمناً بدعم لندن للجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر في الشرق.

ونشرت صحيفة التايمز البريطانية تقريراً، في مارس ٢٠١٧، أكدت فيه أن القوات البريطانية تقدمت، للمرة الأولى، إلى الصفوف الأمامية للحرب ضد تنظيم الدولة، مشيرة إلى أن تلك القوات تمكنت من تفجير شاحنة تحمل مقاتلين للتنظيم، جاء ذلك بعد يومين من تصريحات وزير الدفاع البريطاني، مايكل فالون، لأعضاء البرلمان، بأن بريطانيا لا تخطط لأي دور عسكري في ليبيا، سواء من جانب القوات الخاصة، أو سلاح الجو البريطاني، لمحاربة الجماعات المسلحة.

تولت تريزا ماي رئاسة الحكومة البريطانية في يوليو ٢٠١٦، خلفاً لديفيد كامبرون في أعقاب الموافقة الشعبية على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وورثت ماي دوراً خارجياً لدولة منخرطة عسكرياً في الشرق الأوسط، خاصة، في ليبيا، وسوريا، والعراق.

انعكس خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على إدراك صناعات القرار البريطانيين لمنظار الدور البريطاني، فأدى الخروج إلى إعادة تموضع الدور البريطاني كأحد أعضاء الاتحاد الأوروبي، إلى تقديم نفسها للعالم على أنها إحدى القوة الكبرى الرائدة التي تتمتع بنفوذ.

يتلاقى هذا مع تصريحات تريزا ماي، المتعلقة بتنحية قضية نشر الديمقراطية عن أجندة السياسة الخارجية البريطانية، وظهرت عدة مؤشرات خلال الفترة الأخيرة تدل على جدية هذا التوجه، خاصة في الشرق الأوسط الذي يعتبر أكبر سوق إقليمية لتجارة السلاح، فشهد لقاء أمير دولة قطر وتريزا ماي في سبتمبر ٢٠١٦ التأكيد على الرغبة البريطانية في الاستثمار في مجالات الدفاع، والأليات العسكرية، وشاركت بعض شركات السلاح البريطانية في معرض السلاح الدولي الذي نظمته قطر في ٢٠١٦، كما

صدرت بريطانيا لدولة إسرائيل معدات عسكرية بقيمة ٦٥ مليون جنيه إسترليني خلال الفترة من أبريل إلى يونيو من العام نفسه، مقارنة بـ ٩,٥ مليون جنيه إسترليني فقط طيلة عام ٢٠١٥، ما يدل بوضوح على الرغبة البريطانية في توسيع مبيعاتها من الأسلحة، وهي تعد الآن ثاني أكبر مصدر للأسلحة في العالم.

٣- روسيا

تشهد روسيا تطوراً كبيراً في سياساتها الخارجية، محاولة استعادة مكانتها الدولية في ظل الاتحاد السوفيتي السابق، لذا بدأت موسكو في الانفتاح على القضايا الإقليمية والدولية بشكل واضح، فبعد نجاحها في توجيه ضربة قوية للغرب في أوكرانيا وضمها لشبه جزيرة القرم، ثم اعقمتها اصطلاحاً بدور قيادي في الأزمة السورية، والنجاح الدبلوماسي والعسكري هناك، جاء الدور على الأزمة الليبية.

استطاعت واشنطن والغرب خداع روسيا في ٢٠١١، من خلال استصدار قرار من مجلس الأمن تم استغلاله للتدخل في ليبيا، حيث جاء القرار بفرض حظر جوي على ليبيا بينما تم التحايل على ذلك بتوجيه ضربات على مواقع النظام الليبي.

شهدت موسكو، في الأونة الأخيرة، زيارات عدة لمسؤولين ليبيين بعضهم من حكومة الوفاق الوطني وآخرين من برلمان طبرق، بالإضافة إلى تردد المشير خليفة حفتر على موسكو ولقاءاته مع المسؤولين، قبل أن تتجه حكومة الوفاق إلى موسكو طلباً للوساطة، ويمنح كل ذلك روسيا إمكانية لعب دور الوساطة للتقريب بين أطراف الأزمة الليبية.

اتخذت روسيا خطوات أكثر جدية من زيارات الأطراف الليبية تجاه الأزمة الليبية، من خلال توفير تواجد روسي حقيقي في ليبيا، حيث أكد تقرير صادر عن وكالة "رويترز"، في فبراير ٢٠١٧، عن نشر روسيا قوات خاصة في قاعدة جوية تقع في غرب مصر، قرب الحدود مع ليبيا، وهو ما أثار قلق العديد من القوى الدولية، ورغم نفى القاهرة لذلك، فقد أشار التقرير أن الهدف المباشر لنشر هذه القوات يتمثل في دعم قوات الجيش الليبي.

بالإضافة لذلك، أرسلت موسكو حامله الطائرات "أدميرال كوزنيسستوف"، إلى سواحل طبرق، شرق ليبيا، في فبراير ٢٠١٧، بعد يومين فقط من اعلان إيطاليا عن ارسال قوات إلى طرابلس؛ بدعوى حماية

سفارتها، التي افتتحها الأسبوع الماضي، لتصبح أول دولة غربية، منذ عامين، تعيد افتتاح سفارتها في العاصمة الليبية، قبل أن تعلن روسيا أن حاملة الطائرات كانت في طريقها من سوريا إلى الأراضي الروسية، إلا أنها مرت بالمياه الإقليمية الليبية وتم عقد لقاء عليها مع خليفة حفتر، بما يحمل إشارات وانذارات إلى أوروبا تفيد سهولة التدخل العسكري في ليبيا إذا لزم الأمر.

حذرت هيئة الطيران الفيدرالية الأميركية، في منتصف مايو ٢٠١٧، الطائرات التي تمر بالمجال الجوي المقابل للساحل الليبي من أن سفناً حربية روسية تخطط لإجراء تجارب صاروخية حية في البحر الأبيض المتوسط قبالة سواحل ليبيا في وقت لاحق من هذا الشهر، مما يحمل دلالات حول تحرك روسي مباشر محتمل في ليبيا.

ولقد أشارت تقارير غربية عن توقيع حفتر، قائد القوات التابعة لمجلس النواب المنعقد في مدينة طبرق، اتفاقاً مع موسكو بشأن تنفيذ اتفاقية صفقة سلاح كان نظام القذافي، أبرمها مع موسكو في ٢٠٠٨، مقابل السماح للسفن التابعة لسلاح البحرية الروسي باستخدام ميناء بنغازي (ألف كلم شرق طرابلس).

بالإضافة إلى السعي الروسي لإعادة إحياء دورها الإقليمي والدولي، فهناك عوامل ساعدت موسكو على المضي قدماً في الانخراط في الأزمة الليبية، يتمثل في ترحيب واشنطن، في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة بالدور الروسي في حل الملف الليبي، فقد أعلن قائد القوات الأمريكية في أفريقيا "أفريكوم" توماس وولدهاوسر، أن الولايات المتحدة لا تعارض مشاركة روسيا في التوصل إلى حل للأزمة الليبية، مشيراً إلى أهمية التعاون بين قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر وحكومة الوفاق الوطني في طرابلس، من خلال قوى دولية وإقليمية قادرة على دعم هذا الخيار، مؤكداً أن مصر وروسيا تسعيان لجمع الأطراف معاً.

تظل روسيا داعمة لخليفة حفتر كأحد حلفاء روسيا في المنطقة، وبالرغم من الاعتماد على الآلية السياسية في ليبيا في المرحلة الحالية، إلا أنه من الممكن أن تتحول هذه الآلية لآلية عسكرية في المستقبل، فبعد نجاح مساعيه في سوريا، ونجاحه في الإبقاء على رأس الرئيس بشار الأسد بعيداً عن مقصلة المعارضة، يتوقع الخبراء السياسيون أن تكون ليبيا هي الملعب الجديد لروسيا، وهي الخطوة التي ربما يلقي فيها فلاديمير بوتين بعض الدعم الدولي بحجة محاربة تنظيم داعش والجماعات المتطرفة، ومنعها من استغلال السواحل الليبية للتمدد لأوروبا، مع صمت أمريكي متوقع الرئيس الجديد ترامب،

الذي يرى أن أولوية السياسة الأمريكية في الفترة المقبلة هي محاربة الإرهاب تحت أي مسمى، وليس دعم الشعوب النائرة على حكامها وأوضاعها الداخلية، مثلما هي الحالة في سوريا والآن في ليبيا.

في المقابل اعربت روز غوتيمويلر، نائب الأمين العام لحلف شمال الأطلسي عن قلقها إزاء تنامي الدور الروسي في ليبيا، إذ يبدو أن موسكو تلقي دعمها خلف خليفة حفتر، ولقد اشارت روز الى القلق الاوروبي من قوات روسية يبدو أنها تتجمع للتأثير في الوضع في ليبيا.

٤- الولايات المتحدة

مثل وصول الادارة الامريكية الجديدة بقيادة الرئيس دونالد ترامب نقلة نوعية في السياسة الخارجية الامريكية بشكل عام، حيث أصبح العالم أجمع ينتظر معرفة توجهات تلك الادارة حيال القضايا الدولية المختلفة، خاصة مع وجود العديد من الملفات الملتهبة التي يقع على كاهل ادارة ترامب تحديد استراتيجية محددة تجاهها، ويمثل الملف الليبي أحدها.

لكن في مقابل ذلك، تسيطر حالة من الغموض التي تسيطر على توجهات ادارة الرئيس ترامب، فخلافاً لبعض المواقف التي اعلنها ترامب خلال حملته الانتخابية، والتي تراجع عن كثير منها بعد وصوله للحكم، فيظل الملف الليبي غير واضح المعالم قبل تولي الرئيس الامريكي الجديد وبعدها، لذا فيصعب تحديد الرؤية الامريكية الحالية تجاه الازمة الليبية.

ومما يدعم هذا التصور، تصريح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في المؤتمر الذي جمعه مع رئيس الوزراء الايطالي باولو جنتليون، في ابريل ٢٠١٧، بأنه لا يرى دوراً للولايات المتحدة في ليبيا، وبالتالي يبدو أن الولايات المتحدة ستعتمد على بعض حلفائها في ادارة هذا الملف بدلاً من الانخراط المباشر فيه.

ويمثل هذا التوجه تغيراً جذرياً عن سياسة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، الذي انخرطت ادارته بشكل مباشر في الازمة الليبية، من المشاركة تحت قيادة حلف الناتو لإسقاط نظام القذافي، مروراً بتواجد قوات خاصة أمريكية في ليبيا، لتحقيق اهداف استخباراتية ولوجستية محددة، وصولاً الى التدخل العسكري الأمريكي المباشر في ٢٠١٦، من خلال القوات الجوية التي استهدفت مواقع تنظيم

داعش في سرت، بناء على طلب من حكومة السراج، والتي استمرت عدة أشهر حتى نهاية الولاية الثانية لأوباما.

وعلى عكس الادارة الامريكية السابقة، التي دعمت حكومة الوفاق في غرب ليبيا، فيبدو أن الرئيس الأمريكي الجديد سيحول الدعم الامريكي الى الجيش الوطني الليبي في الشرق، نظراً لفشل حكومة الوفاق من تحقيق أى تطور ملموس على الارض، فضلاً عن فشلها في حفظ الامن في طرابلس ومنشآتها الحكومية، في مقابل الجماعات الارهابية التي اصبحت تملأ ضواحي العاصمة الليبية، لذا فتبدو السياسة الامريكية الجديدة أقرب لدعم الجيش الليبي بقيادة حفتر، والاعتماد عليه للقضاء على الجماعات الارهابية في ليبيا.

ورغم محاولة ايطاليا لإقناع ترامب بدعم حكومة الوفاق في طرابلس، والتي تدعمها روما، إلا أن ترامب يبدو أنه اقتنع أكثر بالرؤية المصرية_ الإماراتية في دعم الجيش الوطني الليبي، الذى يمثل القوة الرئيسية الآن في ليبيا، لاعادة بناء الدولة الليبية والقضاء على الجماعات الارهابية هناك، والذى كان الملف الليبي على قمة اولويات جدول مباحثات الزيارة.

أعقب تلك الزيارة، اجتماع بين خليفة حفتر، قائد الجيش الليبي، وفايز السراج، رئيس حكومة الوفاق في الغرب الليبي، برعاية اماراتية، في ابو ظبي، لبحث امكانية التوصل الى التسوية السياسية بين أطراف الازمة، قبل أن يرفض السراج حضور الاجتماع المكمل في القاهرة، منتصف مايو الماضي، وبالتالي يبدو أن ادارة ترامب قد اوكلت حل الملف الليبي الى حليفتهما، مصر والامارات، من خلال دعم الجيش الوطني الليبي، ومحاولة التوصل الى توافق بين أطراف الازمة.

٥- حلف الناتو

لم يكن هناك تدخل أطلسي مباشر في الأزمات العربية ما قبل الثورات التي تشهدها المنطقة في الوقت الراهن، وإنما شارك أعضاء الحلف خلال أزميتين، كانت الأولى هي حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، التي شاركت بها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا. أما الأزمة الثانية، فكانت خلال الحرب العراقية -

الإيرانية، حيث شارك بعض أعضاء الحلف في عملية عسكرية استهدفت تأمين إمدادات النفط من خلال حماية عبور ناقلات النفط عبر الخليج.

لم يكن قرار حلف الناتو بالتدخل في الأزمة الليبية أمرا يسيرا بالنظر إلى خبرات الحلف السلبية في أزمات سابقة، ومنها حملات الحلف في البلقان التي كانت تتطلب موافقة كل من أعضائه علي حدة، مما أدى إلى تخبط تلك العمليات، بالإضافة إلى المادة الخامسة من ميثاق الحلف التي شهدت اختبارا حقيقيا في أفغانستان لتعكس الفجوة بين الأقوال والأفعال.

علي الرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقمي ١٩٧٠ و ١٩٧٣ بشأن الحالة الليبية، فضلا عن قرار الجامعة العربية رقم ٧٢٩٨ بتاريخ ٢ مارس ٢٠١١ بشأن الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي علي حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن التي تتعرض للقصف، لم يتدخل حلف الناتو كمنظمة سوي في نهاية مارس ٢٠١١، أي بعد ما يقرب مما يزيد علي شهر من اندلاع الأزمة، حيث بدأ أعضاؤه الرئيسيون في شن هجمات جوية علي الكنائس الليبية. وبرغم مرجعية الناتو للتدخل، الا انه يمكن الإشارة الى عدة تناقضات:

- مضمون القرارات المشار إليها هو "فرض منطقة حظر جوي علي حركة الطيران العسكري الليبي كإجراء وقائي لتوفير الحماية للشعب الليبي وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة"، فإن مهمة الناتو قد تجاوزت ذلك من خلال قصف مواقع مدنية ومقرات حكومية تابعة للرئيس الليبي، فقد أعلن اندرس فوج راسموسن الامين العام للناتو ان الحلف سيبقي في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي لفترة طويلة لما يمتلكه من خبرة تساند الحكومة الانتقالية الجديدة في تدعيم الديمقراطية في الدولة الجديدة ونقل المؤسسات العسكرية والمدنية الي حكومة ديمقراطية جديدة.
- لم تشر قرارات مجلس الأمن إلى الأطراف المنوطة بالعمليات في ليبيا سوي بالقول "يؤذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف علي الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو

ترتيبات إقليمية وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وإبلاغ الأمين العام بها".

- الانتهاكات التي ارتكبتها الحلف داخل ليبيا، والتي أدت إلى اتهامات وانتقادات دولية فيما يتعلق بأداء الحلف في ليبيا.

ورغم انسحاب الحلف من ليبيا، إلا أن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبيرغ، أعلن، في يوليو ٢٠١٦، خلال افتتاح قمة حلف الناتو في العاصمة البولندية وارسو، أن الحلف اتخذ قراراً رسمياً بالمشاركة في جهود إدارة ظاهرة الهجرة واللجوء وسط المتوسط_قبالة ليبيا_ على غرار ما فعله في بحر إيجه بين تركيا واليونان نهاية العام الماضي، وبهذا القرار ينضم الحلف لجهود الاتحاد الأوروبي ومهمته البحرية (صوفيا) المنتشرة قبالة ليبيا، والتي وسعت مهامها في ٢٠ يونيو ٢٠١٦ لتشمل عمليات مراقبة حظر السلاح المفروض على ليبيا.

وأعلن الأمين العام للناتو ستولتنبيرغ، في وقت سابق، أن الحلف أجرى اتصالات مع ليبيا مؤخراً، وأنه كان له اتصال برئيس المجلس الرئاسي وينتظر ما يطلبه الليبيون من مساعدة واستشارة، في الوقت نفسه أعلن الاتحاد الأوروبي إنه يتجه خلال الأيام القليلة المقبلة نحو تدريب عناصر خفر السواحل الليبيين في عرض البحر في مرحلة أولى.

السيناريوهات المحتملة

في ضوء التطورات التي تشهدها الأزمة الليبية، هناك عدد من السيناريوهات المتوقعة التي يمكن أن تهيمن على هذا الملف، يمكن تفصيلها على النحو التالي:

١- سيناريو التسوية السلمية: ويتمثل هذا السيناريو في رضوخ حكومة الوفاق إلى التغيير الكبير في المواقف الدولية الداعمة لها، وضعف موقفها على الأرض ومن ثم ادراكها بقرب نهايتها، مما يدفعها إلى القبول بالتسوية السلمية مع الجيش الوطني الليبي، لتشكيل حكومة موحدة لمكافحة الجماعات الإرهابية، والاستعداد لتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية، وهو احتمال

يصعب تحقيقه، ما لم يتم الضغط بقوة على حكومة الوفاق لإدراك أن هذا هو المخرج الوحيد
لحل الأزمة الليبية.

٢- سيناريو الحل العسكري: والذي يتمثل في رفض حكومة الوفاق لحل التسوية السلمية والتوافق مع الجيش الليبي، وبالتالي يصبح الحل العسكري هو الحل الوحيد المتاح أمام الجيش الليبي، وسيستعين في ذلك بالقوة الدولية والاقليمية الداعمة لشرعيته، من اجل حسم المعركة ضد الجماعات الارهابية. ويعتبر هذا السيناريو هو الأرجح، خاصةً بعد رفض رئيس حكومة الوفاق "فايز السراج" لمقابلة حفتر في الاجتماع الذي تم التحضير له في القاهرة (كتكملة لاجتماع الطرفين في أبو ظبي).

مستقبل العلاقات الجزائرية - المغربية وانعكاساته
على الأمن الإقليمي

أ/ هاجر أبو زيد

باحثة بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

" مستقبل العلاقات الجزائرية - المغربية وانعكاساته على الأمن الإقليمي "

هاجر أبوزيد *

مقدمة:

ترتبط الجزائر والمغرب بصلات تاريخية تمثل دعائم أساسية لحسن الجوار والتكامل، إلا أنه قد مرت العلاقات بين البلدين بمراحل غلب عليها العداء منذ الاستقلال، وكانت مسألة الحدود من أبرز القضايا السياسية التي تثير التوتر بين البلدين وتمثل أحد أهم المتغيرات الرئيسية في تفسير الطبيعة النزاعية في العلاقات بين الجارتين، وكانت سبباً في نشوب حروب بينهما.

وتستعرض الورقة طبيعة العلاقات بين الجزائر والمغرب مروراً بأهم نقاط التحول فيها، فضلاً عن ذلك تسعى الورقة لبحث العوامل (الداخلية والخارجية) المؤثرة على مسار النزاع الممتد بين البلدين حول الصحراء الغربية، ومن ثم تنتقل الورقة لمناقشة أبعاد التوترات الراهنة على الحدود في العلاقات الجزائرية - المغربية وتأثيرها على الأمن الإقليمي بالمنطقة، في ضوء الأزمة الدبلوماسية التي افرزتها تحركات اللاجئين السوريين على الحدود بين البلدين، وفي النهاية تقدم رؤية حول الافاق المستقبلية للعلاقات الجزائرية - المغربية، وما قد يفرضه مسار تلك العلاقة من تأثيرات على الأمن الإقليمي.

أولاً: طبيعة العلاقات الجزائرية - المغربية:

يصل طول الحدود البرية بين المغرب والجزائر إلى حوالي ١٦٠٠ كم من البحر المتوسط شمالاً إلى الصحراء الكبرى جنوباً، وتتنازع الجزائر والمغرب على اطروحتين متناقضتين في مسألة الحدود، حيث يستند الموقف الجزائري الرسمي على أطروحة قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار^١، ومن ثم يرفض إعادة النظر حولها حتى لا يهدد الاستقرار الإقليمي، بينما ظل المغرب رافضاً لفترة طويلة الأخذ بقاعدة الحدود الموروثة، متمسكاً بأطروحة الحق التاريخي له في أقاليم بعضها صحراوية منها مناطق بشار

* باحثة بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

^١ - آمال بلحميتي، مشكلة الحدود كمدد للعلاقات الجزائرية - المغربية، المستقبل العربي، العدد ٤٥٨ (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، إبريل ٢٠١٧)، ص ١٣٦-١٣٧.

وتندوف بالجزائر، والصحراء الغربية كامتداد تاريخي للسيادة المغربية (المغرب الكبير)^١، وهنا يكمن محور الخلاف المغربي - الجزائري في عدم قدرة البلدين على ترسيم الحدود الفاصلة بينهما، وهو خلاف موروث عن المستعمر الفرنسي الذي أخذ يتوسع إلى مناطق جنوب غرب المغرب التي كان تخضع مجتمعاتها الصحراوية المتنقلة لسلطة المغرب، إلى أن قام المستعمر بتثبيت وترسيم الحدود من جانب واحد عند خط "فارنييه" عام ١٩١٢ وخط "ترنكي" عام ١٩٣٤، فضلاً عن ذلك رسمت السلطات الفرنسية خطأ حدودياً جديداً خلال حربها ضد الجزائريين الذين أخذوا يتوسعون بدورهم على حساب أراضي المغرب، إلى أن نشبت حرب "الرمال" بين البلدين (١٩٦٣) على المناطق الحدودية المتنازع عليها بينهما، وانتصرت فيها المغرب لكنها لم تسفر عن أي اتفاق لصالح ترسيم الحدود، سوى اتفاق لوقف إطلاق النار رعته منظمة الوحدة الأفريقية، إلى أن اعترف "الحسن الثاني" باستقلال موريتانيا عام ١٩٦٩ ثم وقع معاهدة مع الرئيس الجزائري "هواري بومدين" عام ١٩٧٢ لمحاولة حل الخلاف بينهما معترفاً بالحدود التي رسمتها فرنسا في "وادي درعة"، ولذا أصبحت منطقة تندوف الغنية بالثروات المعدنية تابعة للجزائر^٢، لكن التوتر بين البلدين تصاعد بسبب اعتراف الحكومة الجزائرية بجمهورية البوليساريو التي تأسست سنة ١٩٧٥، وتمسك الجزائر بدعمها عسكرياً ودبلوماسياً إلى أن انضمت "الجمهورية الصحراوية" لمنظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٨٢ وبعقب ذلك انسحاب المغرب^٣.

ولقد اعتبر غلق الحدود بين الجارتين بعد الهجوم المسلح على احد فنادق مراكش عام ١٩٩٤ نقطة فارقة في تاريخ التوتر في علاقات البلدين، حينما اتهم المغرب الجزائر بتورط أجهزتها الاستخباراتية في الهجوم الذي تورط جزائريون فيه، ولذا فرض ملك المغرب تأشيرة على دخول الجزائريين ردت الجزائر في المقابل بغلق الحدود البرية بينهما، وفي اعقاب تردي الأوضاع الأمنية وتزايد نشاط الجماعات والتنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة في المغرب العربي والساحل الأفريقية بعد اندلاع أحداث الربيع العربي وسقوط نظام القذافي في ليبيا^٤، اتجهت الجارتين إلى إنشاء جدران عازلة وخنادق لمحاولة منع تسلل المقاتلين والإرهابيين والمهربين عبر الحدود علماً بأن تقييم مسألة غلق الحدود تتباين ما بين كونها مجالاً

١- المرجع السابق، ص ١٣٩.

٢- وقد صادق مجلس النواب المغربي في عام ١٩٩٢ على معاهدة ١٩٧٢.

٣- الجزائر والمغرب جاران يحركهما نبض التفوق والريادة في منطقة المغرب الكبير، (المركز الإسباني للدراسات الاستراتيجية، مركز إدراك للدراسات والاستشارات: عرض وترجمة، مايو ٢٠١٧)، ص ٣-٦.

٤- محمد السبيطلي، المغرب العربي بين استحقاقات التحول الديمقراطي ومواجهة الإرهاب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، دراسات، العدد ١٠، (الرياض، السعودية، إبريل ٢٠١٦)، ص ٢٩-٣٨.

مناسباً لنشاط التهريب عموماً بسبب الطبيعة الجبلية المفتوحة^١، وبين كون غلق الحدود جنب البلدين استخدام القوة العسكرية من جديد بالإضافة إلي التهديدات الأمنية، لكن ذلك لم يمنع من ممارسة كلا البلدين حرباً باردة على مختلف المستويات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية التسليحية وتطوير شبكات التحالفات العسكرية والعلاقات العسكرية والأمنية مع القوى الدولية الكبرى.

ثانياً: العوامل المؤثرة على مسار النزاع الإقليمي:

• العوامل الداخلية:

نقصد هنا مدى تأثير الأوضاع الداخلية في كل من الجزائر والمغرب على استشراف مستقبل النزاع حول الصحراء الغربية، فعلى الصعيد الجزائري، نجده يشهد أزميتين خطيرتين على المستوى السياسي والاقتصادي وقد يهددا مستقبل الاستقرار والأمن الاجتماعي وقد يساهم في مزيد من التراجع في دور الجزائر الإقليمي المنافس للمغرب، الأمر الذي سينسحب بدوره على السياسة الخارجية الجزائرية لتوجيه مستقبل النزاع، ورغم ذلك تجنبت الحكومة الجزائرية الجديدة التطرق لسبيل الخروج من أزماتها السياسية المتوالية ولعل أهمها تداعيات (مرض الرئيس بوتفليقة، وإعادة هيكلة جهاز المخابرات، وعدم التوافق حتى الآن داخل دوائر صنع القرار المركزية حول المرشح المحتمل لمنصب رئيس الجمهورية) على تسير العمل العام بالدولة، واتجهت لتوسيع دائرة المسؤوليات في معالجة الأزمة الاقتصادية وسبل استقرار البرامج التنشيفية اللازمة لتقليص الانفاق العام ومواجهة تداعيات انخفاض العوائد المالية خاصة النفطية وتراجع الاحتياطي النقدي، حيث طرحت مبادرة للحوار المجتمعي مع الأحزاب البرلمانية بجانب القوى المدنية والمجتمعية الفاعلة والأكاديمية في سبيل الوصول الي توافق مجتمعي حول حل الأزمة الاقتصادية بالبلاد، بيد أن القوى الحزبية المعارضة (وأهمها جبهة القوى الاشتراكية - حركة مجتمع السلم الإسلامية) عارضت المبادرة.

ويتوقع ألا تتمكن المبادرة المذكورة من احتواء مخاطر حدوث انزلاقات اجتماعية، لكن واقع الدولة الجزائرية وطبيعة الهيمنة النخبوية الحاكمة بأدوات البيروقراطية وشبكات الفاعلين سياسياً ومجتمعياً ومالياً، تقوي النظام ضد تحرك الحركات المناوئة له وتمنع تفكيك الشبكات السائدة، وهو ما ينبئ

^١ - المغرب والجزائر.. ما هي قصة الحدود المغلقة؟، قناة الحرة الأمريكية، ٢٢/٩/٢٠١٦.

^٢ - فيصل إبراهيم مزراري، مستقبل العملية السياسية في الجزائر بين الدستور والستورانية وشبكة العلاقات الزبونية، المستقبل العربي، العدد ٤٦٠، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو ٢٠١٧)، ص ص ١٣٩-١٤٠.

بإمكانية تجاوز الأزمات الراهنة سعياً وراء ضبط وتيرة الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، وأغلب الظن أن تدارك الوضع الراهن سيتم بدرجة أقل كفاءة مقارنة بالسنوات السابقة.

وفيما يتعلق بالمغرب، فإنها تعيش على وقع أزمة الحراك المجتمعي وكيفية تداركها بسبب تأخر خطط التنمية في المناطق المهمشة، وذلك لمحاولة منع تفجر الأوضاع الاجتماعية والأمنية في البلاد، بيد أن المشهد السياسي بدأ يعكس صفوه خلافات ناشئة داخل الأحزاب الحاكمة والمعارضة، مما يشير إلى يوادر احتقان حزبي، وقد تركزت محاور الخلاف حول قضايا منها مستقبل رئاسات الأحزاب، وهو ما يظهر في مطالب بعدم تمكين "بن كيران" من ولاية ثالثة في رئاسة حزب العدالة والتنمية، بالإضافة إلى تدخل بعض رؤساء الأحزاب في إدارة الأزمات السياسية المتكررة دون الرجوع للقواعد الحزبية، علاوة على توتر العلاقة بين الأحزاب والحكومة حيث تتخوف بعض الأحزاب لاسيما العدالة والتنمية من احتمالية تراجع قدرتها على التأثير في السياسات العامة للدولة في ضوء تدخل الدولة لإعفاء بن كيران واستسلاماً للمقتضيات السياسية خلال المرحلة الراهنة والتي استوجبت على القيادات العليا للحزب القبول بها حفاظاً على بقاءه ضمن منظومة الحكم في البلاد، وخوفاً من الدخول في صراع مع المؤسسة الملكية، إلا أن ذلك لم يخف التشكيك الحاصل في مستقبل الحكومة الراهنة التشكيك في مستقبل حكومة العثماني، والذي قد يرتبط بمدى قدرة العثماني على التوفيق ما بين ممارسة دور الزعيم الموازي في العدالة والتنمية لكبح تيار الصقور ومناصري بن كيران، وممارسة دور الوسيط بين حزبه والدولة، بالإضافة إلى مدى قدرة الائتلاف الحاكم في ضبط آلية للتوافق حيال قضايا تسيير العمل العام، في ضوء طبيعة النظام السياسي المغربي الذي يغلب عليه محدودية تأثير الدستور في الحياة السياسية، وأهمية الرؤية التوافقية المتواكبة مع رؤية المؤسسة الملكية في صياغة السياسات العامة.

بيد أن الفترة الراهنة تشهد في المقابل صعوداً في الدور الإقليمي للمغرب في وقت بدت فيه الأوضاع الداخلية الجزائرية مهترئة نسبياً، وقد ينحو باتجاه الانفجار المجتمعي في أية لحظة، ولذا بدأ المغرب يمسك بزمام الأمور من جديد لاسيما على صعيد نجاح استراتيجيته الدبلوماسية الإقليمية النشطة (سياسياً واقتصادياً ودينياً) في استعادة عضويته داخل الاتحاد الأفريقي، حيث تمكن "محمد السادس" من تعميق اطر التعاون المغربي وتنويعه مع دول إفريقيا خاصة غرب إفريقيا والساحل وذلك في سبيل خدمة قضية مغربية الصحراء الغربية ومحاربة التهديدات الإرهابية وفي ضوء تعاظم التنافس الدولي

بالقارة وتراجع النفوذ الإقليمي للمحور المساند لجبهة البوليساريو خاصة الجزائر وليبيا بعد الربيع العربي، الأمر الذي سيساهم في ترسيخ النفوذ الإفريقي للمغرب على حساب الجزائر.

● العوامل الخارجية:

نقصد هنا مواقف أبرز القوى الكبرى حيال النزاع الإقليمي على الصحراء الغربية، وفيما يخص موقف القوى الأوروبية يمكن وصفه بأنه منقسم داخل الاتحاد الأوروبي، لكن تأتي فرنسا باعتبارها الشريك الأساسي للمغرب، وتدعم توجهاته في حل النزاع داخل المحافل الأوروبية والدولية، لكن لا تتطرف فرنسا في رضاه المغرب على حساب الجزائر تجنباً للحساسيات التاريخية الموروثة من الحقبة الاستعمارية الفرنسية، إلا أن ثمة إشكالية تجارية تحمل تداعيات سياسية من شأنها توتير العلاقات السياسية بين المغربية - الأوروبية وتفرض تأثيرات غير مباشرة على النزاع، علماً بأن المغرب يمثل شريكاً مهماً لأوروبا في قضايا استراتيجية كالأمّن ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية عبر المتوسط، وتمثل الإشكالية التجارية في قرار محكمة العدل الأوروبية القاضي باستبعاد التسعيرة التفضيلية عن المنتجات القادمة من الصحراء الغربية باعتبارها إقليم متنازع عليه، وهو ما من شأنه تهديد مستقبل اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي الخاصة بالإنتاج الزراعي والصيد البحري وتوقيف مفاوضات انشاء منطقة تجارة حرة بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

أما موقف الولايات المتحدة الأمريكية، فيكاد يتقارب مع الموقف الفرنسي في تفهم الرؤية المغربية وضرورة الحفاظ على استقرار المغرب وتجنب نشوب حرب إقليمية بسبب النزاع على الصحراء الغربية، وحفاظاً على المصالح الحيوية كتأمين امدادات الطاقة إلى الغرب، بيد أن المغرب يصف الموقف الأمريكي بالموقف الغامض والمزدوج في أحيان أخرى، وهو ما ظهر في قمة الرياض ٢٠ أبريل ٢٠١٦، وفي تباين تصريحات سفراء أمريكا لدى الجزائر والمغرب حيال ثنائية "الحكم الذاتي وتقرير المصير"، وسبق أن حاول مشروع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة "جيمس بيكر" فرض حل على المغرب لإنهاء نزاع الصحراء، كما رفضت واشنطن ضم الصحراء الغربية لاتفاق التجارة الحرة مع المغرب مما اثار غضب المغرب خوفاً على مصالحه التجارية مع أوروبا إذا اتخذت موقفاً مماثلاً لأمريكا. في عام ٢٠٠٧ رحب الخارجية الأمريكية بمقترح الحكم الذاتي المغربي، لكن تقدمت "سوزان رايس" عام ٢٠١٣ بمقترح

ينص على مراقبة بعثة "المينورسو" التابعة للأمم المتحدة لأوضاع حقوق الإنسان في الصحراء وهو ما ترفضه المغرب إلى الآن.

وفيما يتعلق بالموقف الروسي الرسمي من النزاع الإقليمي حول الصحراء الغربية نجده يقوم على إعطاء الأولوية للحل السلمي للنزاع مع تسوية منصفة على المدى الطويل، ومؤخراً طمحت جبهة البوليساريو إلى اختبار مدى إمكانية استقطاب روسيا لممارسة دور في النزاع، أملاً أن تتخذ روسيا مواقف لصالحها داخل مجلس الأمن في ضوء تمتع روسيا بحق الفيتو^١. ويستند توجه البوليساريو إلى متغيرات رئيسية هي: أولاً مستويات التعاون العسكري بين روسيا والجزائر الداعم الرئيسي للجبهة، وثانياً التهديد الذي يمثله اتفاق إنشاء خط أنابيب الغاز بين المغرب ونيجييريا والذي يمثل بديلاً هاماً لأوروبا عن الغاز الروسي لاسيما في ضوء تداعيات انخفاض أسعار البترول العالمية على سوق تصدير النفط الروسي وتمديد العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على روسيا ارتباطاً بملف أوكرانيا وعدم الالتزام باتفاقيات منسك والمتوقع تجديده بعد يوليو ٢٠١٧، فضلاً عن تكلفة العمليات العسكرية لروسيا في سوريا، وثالثاً الطموح الروسي بتوسيع نفوذها الجيو-ستراتيجي في منطقة جنوب المتوسط والمحيط الأطلسي بما يقربها من المحيط الهندي وتضع لها موطئ قدم مميز في مواجهة حلف الناتو^٢، من خلال شبكة الحلفاء (دعم النظام الجزائري، دعم اللواء "حفتر" في ليبيا)، وفي مواجهة تعدد أنماط النفوذ الغربي في منطقة شمال أفريقيا والساحل الأفريقي ومنها القواعد العسكرية التابعة للقوى الكبرى (كالولايات المتحدة الأمريكية - فرنسا - ألمانيا)، في حين تناهض الجزائر إقامة قواعد عسكرية أجنبية في المنطقة خوفاً من فرض مزيد من التهديدات للنظام الإقليمي العربي، وتتهم الناتو بعدم تحمل مسؤولياته بعد تردي الأوضاع الأمنية في ليبيا بسبب مساهمة الناتو في إسقاط القذافي.

^١ استقبلت موسكو وقدماً من البوليساريو (٢٠١٧/٣/٢٣) برئاسة "محمد خداد" منسق البوليساريو في بعثة المينورسو والذي التقى بنائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوخدانوف.

^٢ فبعد تنقيح "إعلان مبادئ السياسة البحرية الروسية" في عام ٢٠١٥، لمواكبة التغيرات على الساحة الدولية تبنت روسيا ضرورة وجود قوات بحرية روسية في المحيط الأطلسي والبحر المتوسط لمواجهة تطور حلف شمال الأطلسي واقتراه من حدود روسيا، وفيما يخص البحر المتوسط تعترض روسيا تحويله إلى منطقة تنعم بالاستقرار العسكري والسياسي.

ثالثاً: أبعاد التوتر الراهن في العلاقات الجزائرية - المغربية:

مثل تنقل اللاجئين السوريين عبر الحدود البرية للجزائر والمغرب محطة جديدة في أزمت الحدود وتجدد التوتر بين الجارين، حيث وجهت المغرب اتهامات إلي الجزائر في ٢٠١٤، بإبعاد اللاجئين السوريين إلى الحدود مع المغرب، وفي يناير الماضي وقعت أزمة دبلوماسية بين البلدين باستدعاء الخارجية المغربية سفير الجزائر لديها بدعوى ترحيل الجزائر حوالي (١٠٠) لاجئ سوري إلي المغرب، وقد ردت الجزائر باستدعاء مماثل لسفير المغرب لديها، وقد تكررت الأزمة في ١٧ إبريل الماضي حينما نشرت صور لعشرات اللاجئين السوريين عالقين ما بين مدينتي "بني ونيف" الجزائرية و"فكيك" المغربية الحدوديتين، واتهمت المغرب عناصر الجيش الجزائري باقتيادهم ومحاولة تسريحهم إلي الأراضي المغربية، بينما نفت الجزائر ذلك^١.

وفي الوقت الذي تشهد مؤسسات دولية هامة بتطور جهود المغرب في إدماج وتسوية أوضاع اللاجئين والمهاجرين المتواجدين على أراضيها من جنسيات أفريقية، فضلاً عن إرساله المساعدات للاجئين الأفارقة الذين طردتهم الجزائر باتجاه مالي، إلا أنه قد تعددت ردود الأفعال الدولية المعنية بقضايا حقوق الإنسان حيال أزمة اللاجئين العالقين على الحدود المغربية الجزائرية وسبل معالجتها ومثال على ذلك طرح مجلس حقوق الإنسان في سوريا تشكيل لجنة حقوقية مشتركة بإشراف المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب للقاء اللاجئين العالقين للوقوف وتقديم شكوى للأمم المتحدة بالتوازي مع طلب من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بالرباط بتقديم المساعدات الغذائية والطبية لهم. كما طالبت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الجزائر والمغرب التجاوب السريع مع الأزمة.

خلفيات وأبعاد الأزمة:

كشفت الأزمة الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب بخصوص وضع اللاجئين السوريين على الحدود المشتركة بينهما عن أبعاد سياسية يمكن رصدها في تطور علاقة البلدين، على النحو التالي:

^١ - وقد دعمت الخارجية المغربية مزاعمها بصور تظهر شاحنات وسيارات عسكرية جزائرية تفرغ اللاجئين في المنطقة الحدودية الصحراوية.

أولاً محاولة الجزائر التشكيك أمام الرأي العام العالمي في استراتيجية المغرب حيال ملف حقوق اللاجئين والمهاجرين، مقارنةً بأوضاعهم داخل الجزائر^١.

ثانياً ربما محاولة الجزائر التأثير على مجلس الأمن الدولي بتوظيف ازمة اللاجئين لإثارة ملف انتهاكات حقوق الإنسان في المغرب، بغرض الضغط نحو توسيع صلاحيات مهمة بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الصحراء الغربية "المينورسو" لتشمل مراقبة أوضاع حقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية المغربية، حيث تزامنت إثارة أزمة اللاجئين السوريين على الحدود بين الجزائر والمغرب مع استعداد مجلس الأمن الدولي لإصدار مشروع قرار لتجديد ولاية البعثة لسنة واحدة.

ثالثاً: المخاوف الأمنية حيال إمكانية تسلسل عناصر إرهابية قادمة من يؤر الصراع المشتعلة بالمنطقة كسوريا وليبيا بين اللاجئين والمهاجرين الذين تستقبلهم المغرب والجزائر بالفعل منذ بداية الأزمة السورية، بيد أن الأوضاع الاقتصادية وبعض المخاوف الأمنية قد تؤخر عمليات استقبال لاجئين جدد من فترة لأخرى، لاسيما في ظل وضعية اغلاق الحدود بين البلدين منذ عقود.

تسوية أزمة اللاجئين:

أعلنت السلطات الجزائرية مطلع يونيو ٢٠١٧ استعدادها لاستقبال جميع السوريين العالقين على الحدود قبل أن تعود وتعلن عن تعليق العملية بسبب عراقيل حالت دون اشراف مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وتنقل اللاجئين إلى منطقة أقرب للحدود المغربية، وبعد مرور أسبوعين على قرار الجزائر، تبلور موقف المغرب بإعلانه (٢٠١٧/٦/٢١) عن استقباله (٢٨) لاجئ ينتمون إلى (١٣) أسرة سورية عالقة، ، إلا أن بيان المؤسسة الملكية أكد أن ذلك القرار استثنائي، وتم فعلياً نقلهم من مدينة "بوعرفة" على بعد ١١٠ كلم عن مدينة فكبيك، على أن ينتقلوا بعد ذلك إلى مدينة وجدة شرق المغرب.

رابعاً: مستقبل إدارة العلاقات المغربية - الجزائرية:

فيما يتعلق باستشراف المسار الذي قد تتخذه العلاقات الجزائرية / المغربية نجد أن ملف اللاجئين السوريين يمكن أن يشكل - في ضوء استمرار الحزبين السورية والليبية مع تفاقم المشاكل الاقتصادية في الدول الرئيسية المضيفة للاجئين السوريين بالمنطقة بجانب عجز الدول الأفريقية عن وقف المهاجرين

^١ - وقد أوضح بيان الخارجية الجزائرية أن بلاده تستضيف ما لا يقل عن ٤٠ ألف لاجئ سوري تسمح لهم بالإقامة والرعاية الصحية والدراسة، إضافة إلى الترخيص لهم بممارسة الأنشطة التجارية، إضافة لرعايا دول إفريقية قدموا إلى الجزائر.

غير الشرعيين- محلاً لتوترات جديدة بين البلدين، فقد تتجدد تدفقات اللاجئين، رغم تدارك الأزمة الدبلوماسية الأخيرة على الحدود البرية بينهما، مثلما حدث في أزمات حدودية سابقة تم احتوائها أو التعاطي معها دبلوماسياً، إلا أنه من المرجح أن تفكر السلطات المغربية في ضوء تداعيات الأزمة الخليجية - العربية الراهنة، القبول برغبة قطرية بتوسيع أنشطة مؤسساتها المجتمعية والإنسانية الخيرية ومنها مؤسسة "قطر الخيرية" التي ربما تفتح مكتب إقليمي لها في المغرب قريباً ليساند أنشطتها القائمة داخل المغرب في مجالات دعم اللاجئين السوريين والطلاب الأفارقة.

ولذا يتوقع أن تكون المغرب قبلة جديدة لتدفق اللاجئين سواء المقيمين داخل الجزائر أو القادمين من مناطق أخرى ومنها إلى المغرب، ما قد يثير مستقبلاً مشاكل جديدة على الحدود مع الجزائر، لاسيما أن الأخير مازال يضع شروطاً لفتح حدوده مع المغرب، بالإضافة إلى أن مؤسسة "قطر الخيرية" تثور بشأنها اتهامات بالتورط في تمويل الإرهاب مما قد يثير المخاوف حول انعكاسات نشاط المؤسسة المذكورة على أمن واستقرار المغرب والجزائر مع احتمال أن يتحفظ الخليج على سياسة المغرب المرجحة، ومن ثم سيزيد ذلك من تهديد الأمن الإقليمي، وقد يتطور توتر العلاقات بين البلدين إلى قطع العلاقات الدبلوماسية، ومن ثم يمكننا القول أن هناك ثلاث سيناريوهات رئيسية متوقعة لمستقبل علاقتهما، يمكن توضيحها على النحو التالي:

السيناريو الأول وهو الأكثر ترجيحاً، فقد لا تتجه العلاقات المتوترة بين البلدين إلى اتخاذ منحى أوسع مما هي عليه الآن، بالإضافة إلى ترجيح استمرار غلق الحدود بين البلدين على أن تلتزم الدولتان بجانب الحذر وتجنب الانجرار لمواجهات جديدة في ظل الوضع الراهن المتأزم داخل كل منهما، بالإضافة إلى ذلك ستظل قضية الصحراء الغربية ملفاً معلقاً دون جديد في الفترة الراهنة إلى حين تسوية القضايا الإقليمية المشتعلة لاسيما الليبية.

ويجد هذا السيناريو سنده من جهة في تحرير الحياة السياسية ومؤسسات الدولة الجزائرية من قبضة النخب العسكرية التاريخية بعد إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية والذي بدأ عام ٢٠١٣ بتفكيك مؤسسة الرئاسة لجهاز المخابرات العسكرية، ثم عزل رئيسه اللواء/ محمد مدين في سبتمبر ٢٠١٥- الذي ظل مسيطراً على المنصب طيلة ٢٥ عام وطالما عرف بعدائه لتيار الإسلام السياسي-، ثم الحاق جميع مصالح الاستخبارات لمختلف الأجهزة الأمنية بسلطة المنسق بين جميع مصالح الشرطة والدرك

والجيش وهو اللواء/ طرطاق في يناير ٢٠١٦. ومن جهة أخرى لم يعد حزب الاستقلال المغربي الذي ظل لعقود في صدارة دوائر صنع القرار وتبنى لغة خطاب تعلي من وحدوية "المغرب الكبير"، ضمن الأحزاب المشكلة للحكومة في المغرب، حيث نجد الإرادة الملكية المغربية وقفت بقوة ضد الحزب، حينما كادت أن تتسبب تصريحات أمينه العام في أزمة دبلوماسية مع موريتانيا بعد إعلانه ان الأخيرة جزء من الأراضي المغربية، الأمر الذي يفسر إذاً أن المؤسسة الملكية المغربية والمؤسسة الرئاسية الجزائرية لا ترغبان في تصعيد التوتر بينهما.

وفي المقابل يطرح السيناريو الأخر أن تطور البلدين حربهما السرية على الصعيد الدبلوماسي (سياساً- اقتصادياً) الأمر الذي قد يدفعهما إلى مواجهات عسكرية فيما بينهما، إذا ظهرت متغيرات محفزة على ذلك كأن تعجز المنظمات الإقليمية كالجامعة العربية والاتحاد الإفريقي في معالجة أية أزمة تنشأ بين البلدين حول الحدود والصحراء الغربية أو تجد اتهامات المغرب للجزائر بالتآمر لتصعيد وتدويل ملف الحراك الريفي شمال المغرب، طريقها نحو إشعال احتمالات التصعيد العسكري، إلا أن هذا السيناريو لا يجد سنداً له بسبب انشغال كلا البلدين في الفترة الراهنة بالجمعة الداخلية والسبل الكفيلة بإعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي.

أما السيناريو الثالث والأخير فيرجح أن تعي كلا من البلدين أهمية القواسم المشتركة بينهما خاصة في ظل وجود تهديدات مشتركة تتمثل في تمدد الفكر المتطرف والممارسات الإرهابية العابرة للحدود والجرائم المنظمة، وما يعكسه من تهديد لأمن الحدود وللأمن الإقليمي في المنطقة، ومن ثم قد تفكر الجزائريين في تجاوز الخلافات بينهما وتأسيس أطر حقيقية للتعاون والتنسيق الأمني والمعلوماتي الاستراتيجي بما يخدم مكافحة الإرهاب وإعادة فتح الحدود مع تطوير أطر لمراقبة الحدود المشتركة بينهما، علماً بأن تطبيع العلاقات المغربية الجزائرية من شأنه أن ينهي من جانب اية معوقات واجهتها اللجان الأمنية الجزائرية والمغربية في مجالات مثل الأمن البحري والجوي، ومن جانب آخر قد تنهي اغلب المعوقات التي حالت دون تطوير الفضاء المغاربي مؤسسياً ووحيدياً، وسيكون له دوراً في تطوير اطر التعاون الاقليمي وتغيير موازين القوى الدولية والإقليمية.

بيد أن تطبيع العلاقات الأمنية المأمولة وفق هذا السيناريو لن يمتد في الأجل المتوسط إلى تطبيع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ربما بسبب ثبات مبادئ الجزائر التحررية التي تدعم جهة

البوليساريو (الجمهورية الصحراوية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب). وهو ما يناقض أسس شرعية الملكية المغربية وسيادتها، فضلاً عن ذلك، حملت استعادة المغرب لعضويته داخل الاتحاد الإفريقي دلالات وتحديات مختلفة تضاف إلى نجاح الدبلوماسية المغربية في تطوير علاقتها عبر السنوات القليلة الماضية (سياسياً واقتصادياً ومالياً وثقافياً ودينياً وإنسانياً) مع دول إفريقية، وهو ما قد تجده الجزائر تهديداً لعمقها الاستراتيجي، ولذا ستعاون مع جنوب إفريقيا ودول أخرى قليلة مناوئة بغرض التضيق على مواقف تريد المغرب الترويج لها داخل الاتحاد أهمها طرد الجمهورية الصحراوية من الاتحاد بعد أن تضمن أصوات ٣٦ دولة عضو بالاتحاد لصالح التصور المغربي، الأمر الذي قد يفتح الباب لتجاذبات إقليمية جديدة تهدد الاستقرار الإقليمي، كذا قد يمثل استمرار البوليساريو داخل الاتحاد فرصة لحركات انفصالية أخرى داخل القارة.

إلا أن المغرب سيراهن أولاً على إمكانية تراجع هامش المناورة الجزائرية بسبب أزمة العوائد النفطية والمادية الجزائرية المطلوبة لدعم جهة البوليساريو، ثانياً تطور الاستثمار المغربي في مجالات التنمية والتبادل التجاري داخل إفريقيا مدعوماً بمناصرة خليجية الأمر الذي يلامس بقوة كيفية إدارة وتلبية احتياجات المجتمعات في إفريقيا ومنها توصيل الطاقة النيجيرية إلى أوروبا عبر الأراضي المغربية بسبب مماثلة الجزائر الاتفاق مع نيجيريا لإنشاء خط آخر عبر الأراضي الجزائرية.

وفي النهاية من المهم أن تبقى مسارات الحركة المتوقعة من الجزائر وجنوب إفريقيا في المحافل الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والملاحية الجوية والبحرية الدولية والإقليمية للتضيق على الأهداف المغربية أحد أهم القضايا التي تتطلب مزيد من البحث بغرض استكشاف مكامن التوترات الإقليمية المستقبلية.

١- رغم معارضة الجزائر تمرد الطوارق في شمال مالي والنيجر.

دلالات وأبعاد الموقف التركي من الأزمة القطرية

أ/ أحمد مصطفى

باحث مساعد بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

" دلالات وأبعاد الموقف التركي من الأزمة القطرية "

أحمد مصطفى *

تقديم:

مع إعلان عدد من الدول العربية في مقدمتها مصر والسعودية لإجراءات عقابية على قطر شملت قطيعة دبلوماسية وتضييق اقتصادي بهدف إثناء قطر عن منهجها الداعم لجماعات إرهابية والمتدخل في شئون هذه الدول، تباينت المواقف الإقليمية والدولية ما بين دول دعمت هذه الإجراءات وانضمت لدول المقاطعة، ودول لجأت للقيام بأدوار الوساطة للوصول لحل الأزمة، ودول قررت تقديم الدعم المباشر لقطر. من بين هذه المواقف يبرز الموقف التركي الذي يدعم وبشكل واضح ومباشر دولة قطر ويدافع عن مسلكها.

إن محاولة تفسير الموقف التركي يجب أن تبدأ بتتبع التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية في السنوات الأخيرة، خصوصاً بعد أحداث "الربيع العربي" والذي يعد نقطة تحول في أهداف واليات السياسة الخارجية التركية

أولاً: التحول في السياسة الخارجية التركية

يمكن رصد التحولات الأساسية التي شهدتها السياسة الخارجية التركية في ثلاث تحولات رئيسية:

١- التخلي عن "تصفير المشكلات": شهدت السياسة الخارجية التركية تحولاً ملحوظاً بعد انطلاق ما عرف باسم "الربيع العربي"، فبعد أن كانت تنتهج مبدأ "تصفير المشكلات مع دول الجوار" الذي وضعه وأشرف على تنفيذه "داود اوغلو" وزير الخارجية السابق ومنظر حزب العدالة والتنمية - والذي مكن تركيا من مد نفوذها في محطها الإقليمية، و ساهم في تنشيط دورها كوسيط في العديد من النزاعات- إلى التدخل الحاد والسافر في النزاعات الإقليمية كطرف وليس كوسيط. جاء ذلك عقب اندلاع احتجاجات "الربيع العربي" والتصور التركي أن هذه الاحتجاجات سوف تنتج أنظمة

* باحث مساعد بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

ديمقراطية ستؤدي في النهاية إلى سيطرة جماعة "الايخوان المسلمون" على الحكم في الدول العربية المحيطة^١، ترتب على ذلك تقديم الدعم لجماعات المعارضة بالمنطقة بمختلف أشكالها، الأمر الذي بلغ ذروته في الحالة السورية من حيث تسليح بعض جماعات المعارضة والسماح بعبور المسلحين المناوئين لنظام بشار الأسد عبر الحدود التركية إلى سوريا.

٢- الجمع بين القوة الناعمة والقوة الصلبة: حيث عمدت تركيا إلى الانتقال من الاعتماد المطلق على قوتها الناعمة المتمثلة في العمل الدبلوماسي، بالإضافة إلى توظيف تاريخها الممتد بالمنقطة والأعمال الفنية والثقافية إلى الاستعانة بالقوة العسكرية جنباً إلى جنب مع القوة الناعمة^٢، تمثل الاعتماد على القوة العسكرية في تطوير الصناعات العسكرية و إنشاء قاعدة عسكرية تركية في الصومال مظهراً على خليج عدن، إنشاء القاعدة العسكرية التركية في قطر (قاعدة الريان) والتي من المتوقع أن ينتهي إنشاؤها بنهاية العام ٢٠١٨، الجدير بالملاحظة أن القاعدتين تركيتين بالكامل أي انهما خارج اطار حلف الناتو، وهو ما يعني سعي تركي مستقل عن الحلف للتواجد العسكري المباشر سواء في منطقة البحر الأحمر أو الخليج العربي.

٣- غلبة الطابع الأيديولوجي على الطابع البراجماتي: فمنذ سيطرة حزب العدالة والتنمية على مقاليد الحكم في تركيا حتى اندلاع ما عرف بالربيع العربي، بدت تركيا كدولة تسعى لتحقيق مصالحها بشكل عملي واضح، توازى ذلك مع سعي حثيث لدخول الاتحاد الأوروبي وما تطلبه ذلك من إصلاحات اقتصادية وسياسية، تغير ذلك مع اندلاع احتجاجات ٢٠١١ بجانب فقدان تركيا الأمل في الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، حيث أصبح دعم جماعات الإسلام السياسي يطغى على ما عداه من اعتبارات، وادى ذلك إلى خسارة تركيا للعديد من الصداقات والعلاقات بقوى إقليمية قويه كان على رأسها خسارتها للعلاقة مع مصر عقب الموقف التركي الداعم لجماعة الإخوان المسلمين عقب ٣٠ يونيو، الدعم المتواصل لجماعات المعارضة في سوريا والذي كان من نتائجه تمكن الأكراد من الحصول على أسلحة متطورة والسيطرة على مناطق واسعة مما يمهد لدولة كردية أو منطقة حكم ذاتي على اقل تقدير ستكون شوكة في ظهر الدولة التركية، دعمهم الأخير لدولة قطر وما يترتب على ذلك من تهديد لمصالحهم الاقتصادية الواسعة مع دول المقاطعة.

لقد أدى هذا التحول إلى خسائر مباشرة للدبلوماسية التركية والتواجد التركي في بعض المحافل الدولية، لعل ابرز ما يدل على ذلك هو فشل المسعى التركي للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن

^١ Kirisci, Kemal, How the Gulf crisis forces fundamental choices in Turkish foreign policy, available at: <https://www.brookings.edu/blog/markaz/2017/06/28/how-the-gulf-crisis-forces-fundamental-choices-in-turkish-foreign-policy/>

^٢ سعيد الحاج، القاعدة العسكرية التركية بقطر: السياق والدلالات، متاح على: <http://saidelhaj.com/artical/1770/%D>

عام ٢٠١٤ بفارق كبير لصالح اسبانيا (١٣٢ صوت مقابل ٦٠) في حين تمكنت في ظل سياستها السابقة من الحصول على المقعد في ٢٠٠٧ بسهولة كبيرة وبعدها أصوات بلغ ١٥١ من اصل ١٩٣ عضو بالأمم المتحدة.

ثانياً تطور الموقف التركي من الأزمة القطرية

اتسم الموقف التركي تجاه الأزمة في بدايتها بالحذر والحرص على القيام بدور الوسيط حيث اعرب وزير الخارجية التركي عن اسفه لقطع دول الخليج لعلاقاته ، ثم تحول بشكل جذري لدعم الجانب القطري بشكل علني، حيث اعلن الرئيس التركي اردوغان في ٢٠١٧/٦/٧ أن الإجراءات التي تم اتخاذها ضد قطر "غير صحيحة" و "عمل لا إنساني"، تلى ذلك إعلان تركيا عن إرسال شحنات مواد غذائية إلى قطر قدرت بحوالي ٥ الاف طن، نقلت على متن ٧١ رحلة جوية، ثم صدق البرلمان التركي على اتفاقية تسمح بنشر قوات تركية بالأراضي القطرية أعدت بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٨، تلى ذلك إرسال وفد عسكري تركي إلى قطر بتاريخ للقيام بالاستعدادات لاستقبال القوات التركية.

صدر بعد ذلك بيان مشترك من دول المقاطعة حصر أفراد ومنظمات إرهابية قطرية أو مدعومة قطرياً وهو الأمر الذي رفضته تركيا، وأعلن أردوغان رفض لاتهم الدوحة بالإرهاب وعدم قبوله بتصنيف جمعيات قطرية بالإرهاب، ثم وصل الأمر إلى ذروته مع ظهور الدبابات التركية في شوارع الدوحة في ٢٠١٧/٦/١٩.

ثالثاً: دوافع الموقف التركي من الأزمة القطرية

تناولت عدة تحليلات الأسباب التي حذت بتركيا إلى اتخاذ هذا الموقف الحاسم تجاه الأزمة لصالح قطر، يمكننا أن نعرض هذه الأسباب في فئتين رئيسيتين:

١- أسباب تتعلق بالمصلحة التركية المباشرة:

الحفاظ على حليف سياسي في ظل توتر علاقات تركيا الإقليمية: حيث تعد قطر أحد الحلفاء القليلين المتبقين لتركيا بعد خسارتها المتتالية لحلفائها عقب تغير سياستها في ٢٠١١، تتلاقى المواقف القطرية مع نظيرتها التركية في العديد من الملفات على رأسها الملف السوري من حيث دعم جماعات المعارضة المسلحة في مواجهة نظام الأسد، الموقف من جماعات الإسلام السياسي وعلى رأسها جماعة

الإخوان المسلمين حيث أن كلا الدولتين يدعم بقوة تلك الجماعات ويستضيفها على أرضها ويقدم لها الغطاء السياسي والإعلامي والمالي.

الحرص على المصالح الاقتصادية المشتركة: وعلى رأسها الاستثمارات القطرية في تركيا والتي تشير بعض التقديرات إلى تجاوزها المليار ونصف المليار دولار، بالإضافة إلى إمكانية استغلال الأزمة لفتح سوق جديدة للمنتجات التركية وعلى رأسها منتجات الألبان.

استخدام قطر كخط دفاع أول: حيث تدرك تركيا إنها قد تكون الهدف التالي إذا ما تم إخضاع قطر لمطالب دول المقاطعة، ومن ثم تحاول عن طريق تقديم الدعم لقطر أن تتمكن من الصمود في مواجهة إجراءات الدول المقاطعة، أو أن تطيل المدة التي تسبق إخضاع قطر، مما يمكنها من إعادة ترتيب أوراقها بالشكل الذي يضمن مصالحها ويهيئها لأي مواجهة محتملة مع هذه الدول.

٢- أسباب تتعلق بالتقارب الفكري والأيديولوجي

كما سبق وذكرنا في تركيا وقطر يشتركون في دعمهم لجماعات الإسلام السياسي وتقديم شتى الدعم لهم، وإن اختلفت أهداف ذلك، حيث يرى اردوغان أن ذلك هو دعامة عودة النفوذ التركي المباشر لمنطقة الشرق الأوسط وعودة سيطرة العثماني القديم على هذه المنطقة، ناهيك عن أن حزب العدالة والتنمية ذو خلفية دينية ومن ثم فهو يشترك مع شتى هذه الجماعات في المنطلق افكري والأيديولوجي الذي يعلي من مصطلحات مثل "الأمة" على اعتبارات "الدولة" و "المصلحة القومية".

في ظل التغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية بعد ٢٠١١ بإمكاننا أن نجزم أن الأسباب الفكرية و الأيديولوجية تطغي على ما عداها من أسباب، وذلك لعدة اعتبارات، فعلى الصعيد الاقتصادي فمن ناحية لا يمثل مجموع الاستثمارات الخليجية في تركيا أكثر من ١٠% من إجمالي الاستثمار الأجنبي في تركيا، ومن ناحية أخرى فإن المصالح التركية مع دول المقاطعة أكبر من نظيرتها مع قطر فالاستثمار الإماراتي في تركيا هو الأكبر خليجياً بإجمالي ٤,١ مليار دولار يليه الاستثمار السعودي بمقدار ٢ مليار دولار، ثم الاستثمار القطري يتساوى مع نظيره الكويتي بمقدار ١,٥ مليار دولار^١. بناء على ذلك لا يمكن أن تكون الاعتبارات الاقتصادية هي الموجه للموقف التركي من الأزمة.

^١ Sonmez, Mustafa, Turkey's economic interests dictate balanced stance in Gulf crisis, available at: <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/06/turkey-qatar-economic-interests-in-gulf-crisis.html#ixzz4lwfvLc9X>

إذا ما نظرنا للاعتبارات السياسية والدبلوماسية على الصعيد الإقليمي فإن الموقف التركي الداعم لقطر يزيد من احتمالية تعرض تركيا لمزيد من العزلة الإقليمية والدولية، حيث إنه من المتوقع ألا تتسامح دول المقاطعة مع الموقف التركي الهادف لإجهاض إجراءات هذه الدول، ومن ثم فقد تتعرض تركيا لإجراءات عقابية أو توتر دبلوماسي يزيد من مشكلات تركيا الإقليمية ويهدد محيطها الحيوي بشكل مباشر. على الصعيد الدولي فإن الموقف التركي من الأزمة يعقد علاقاتها أكثر مع الولايات المتحدة، حيث إنه من الواضح أن الإجراءات التي اتخذتها دول المقاطعة تنال قبول – أو على الأقل عدم اعتراض-الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وهو ما اتضح في تغريداته المتتالية حول الأزمة، إذا ما أضفنا ذلك إلى الخلاف الشديد بين تركيا والولايات المتحدة حول تسليح قوات "سوريا الديمقراطية" الكردية في سوريا فإننا نجد الموقف التركي يفاقم من خلافها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إذا فإن التقارب الفكري والأيدولوجي يعد هو السبب الأكثر منطقية لتبرير الموقف التركي، فمزال الرئيس اردوغان طامحا لسيطرة جماعات الإسلام السياسي والدول التي تدعمهم على مفاتيح المنقطة، طامعاً في قيادتهم، وهو ما يحذو به إلى اتخاذ مواقف قد تضر بالمصالح الوطنية التركية خصوصاً على المدى القصير.